الأمم المتحدة

A/58/216

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٦ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

دعا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، كافة أصحاب المصلحة في العملية إلى المثابرة على العمل بنشاط وأتاح لهم فرصا مختلفة لكي يفعلوا ذلك، وأهم هذه الفرص هي الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ودعما لذلك الحوار، يبرز هذا التقرير أهم مجالات التقدم أو عدم التقدم في تنفيذ إجراءات السياسة العامة المتفق عليها في مونتيري. ويقترح التقرير في بعض الحالات مبادئ توجيهية للسياسات العامة والعمليات ويحدد مسائل تستلزم موالاة التفكير فيها لأجل التفعيل التام لتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ولأجل تعزيزه (ثمة توصيات معينة أبرزت بحروف سميكة). وقد تود الدول الأعضاء النظر فيها لتثري الفرص التي تتيحها عملية متابعة المؤتمر ولتحقق الاستغلال التام لتلك الفرص.

* A/58/150.

03-46030 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية	٤ - ٥٥	٤
ثالثا - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة	٥٦ - ٧٧	٢١
رابعا - التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية	٧٨ - ٩٩	٢٨
خامسا - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية	١٠٠-١٢٤	٣٦
سادسا - الدين الخارجي	١٢٥-١٣٧	٤٦
سابعا - معالجة المسائل المنظومية: زيادة تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها دعما للتنمية	١٣٨-١٧٣	٥١
ثامنا - المثابرة على العمل	١٧٤-١٩٣	٦٢

أولاً – مقدمة

١ – كان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، بمثابة البداية لنهج دولي جديد إزاء معالجة قضايا تمويل التنمية. وكان ذلك نتيجة لعملية فريدة شقت سبيلا جديدا لجمع شمل كافة أصحاب المصلحة المناسبين بأسلوب جامع لم يسبق له مثيل. وتحت مظلة الأمم المتحدة، ساهمت كافة الأطراف المشاركة في عملية تمويل التنمية في إيجاد إطار سياسة عامة، سمي ''توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، لكي يكون هاديا للجهود التي سيبذلها كل منهما في المستقبل لمعالجة مسائل تمويل التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والمنظومي.

٢ – والهدف من هذا التقرير أن تتيسر في الحوار الأول الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية مناقشة تنفيذ إجراءات السياسة العامة المتفق عليها في توافق آراء مونتيري. وللحفاظ على نهج شامل حسبما طلبت الجمعية العامة، يراعي التقرير هيكل توافق آراء مونتيري ويركز على الموضوعين المترابطين المتمثلين في ''الإجراءات الرئيسية'' و ''المثابرة على العمل''.

٣ – وهذا التقرير يعتمد كثيرا على الإسهامات الواردة من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في تمويل عملية التنمية؛ وقد جرى إعداده بالتشاور والتعاون الوثيقين معها. إلا أنه لا يمكن القول بأن كافة الأفكار المطروحة تعبر بالضرورة عن آراء كل من الكيانات التي استشيرت، بل يمكن القول بأن الأمم المتحدة وحدها هي المسؤولة عن محتويات التقرير. والمعلومات التفصيلية المتعلقة بالأنشطة المتعددة الأوجه التي نفذها أصحاب المصلحة في إطار متابعة المؤتمر تُعرض وتستوفى بانتظام في الموقع المعني بتمويل التنمية الموجود على شبكة الإنترنت، وهو www.un.org/esa/ffd.

ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٤ – يعترف توافق آراء مونتيري اعترافا صريحا بأن كل بلد هو المسؤول الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية دور عظيم، وبأن الجهود الإنمائية الوطنية بحاجة إلى مساندة توفرها بيئة اقتصادية دولية مواتية، وبأن السلام والأمن ضروريان للتنمية المستدامة.

٥ – ومعظم إجراءات السياسة العامة والتدابير المتفق عليها في توافق آراء مونتيري عبارة عن إجراءات وتدابير طويلة الأجل تنطوي على إقامة مؤسسات جديدة أو تعزيز المؤسسات الموجودة، وعلى سياسات هيكلية، وتنمية للموارد البشرية، وتدابير لتعزيز البيئة الملائمة للمبادرات الخاصة والمحلية ولضمان وصول منافع النمو الاقتصادي إلى الناس كافة. وبينما خطت معظم البلدان خطوات إيجابية في الاتجاه المتفق عليه في توافق الآراء أدت الإرادة السياسية غير الكافية أو المصالح الخاصة القادرة على ممارسة النفوذ إلى منع الإصلاحات اللازمة أو إبطاء تلك الإصلاحات في عدد من البلدان.

٦ – وإلى حد بعيد، فإن توقيت الإجراءات اللازمة وترتيبها الزمني يتأثران بالأحوال الجارية. ففي بلدان عديدة، أدت الكوارث الطبيعية، أو تفشي مرض خطير، أو شيوع القلاقل الاجتماعية أو استمرار الصراع المسلح أو ازدياد حدته – مثلما هو الحال في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء – إلى ازدياد صعوبة التركيز على الشواغل الطويلة الأجل. أيضا قدمت البيئة الدولية دعما لبلدان عديدة يقل عما هو متوقع؛ ولذلك انحرف قدر كبير من الاهتمام نحو السياسات القصيرة الأجل أو السياسات الرامية إلى معالجة دلائل المستقبل الاقتصادي العالمي المتقلب.

٧ – وتتضح صعوبة التمَّاس مع البيئة الدولية من واقع الجدول رقم ١، الذي يبين صافي تحويل الموارد المالية لمجموعات البلدان. وعندما يكون صافي التحويل سلبيا فإنه يعني تدفقات مالية خارجه صافية، أي أن البلدان تصدر من السلع والخدمات أكثر مما تستورد وتحول الفائض إلى الخارج على هيئة مدفوعات مالية بشكل أو بآخر (خدمة ديون، أو تحويل أرباح، أو مراكمة احتياطيات أجنبية بوسائل من قبيل شراء الأوراق المالية الحكومية المصدرة بعملات رئيسية، أو تدفقات رأسمالية خارجة، أو انسحاب مستثمرين أجانب). وهو يعني أيضا أن إجمالي الاستثمار المحلي أقل من مجموع المدخرات في الاقتصاد، نظر لأن الموارد المحوَّلة غير متاحة محليا. وحسبما يبين الجدول رقم ١، فإن صافي التحويل كان سلبيا في كل مجموعة رئيسية من مجموعات البلدان النامية في السنوات العديدة الماضية. وفي سنة ٢٠٠٢، وصل صافي التحويل السلبي إلى ما يقرب من ضعف متوسط المستويات السنوية للسنوات ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠.

الجدول رقم ١ - صافي تحويل الموارد المالية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، ١٩٩٤-٢٠٠٢

ببلايين دولارات الولايات المتحدة	المتوسط للسنوات ١٩٩٤-١٩٩٧	المتوسط للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢[أ]
الاقتصادات النامية	٣٠,٤	- ١١١,٣	- ١٥٥,١	- ١٩٢,٥
إفريقيا	٣,١	- ٠,٦	- ١١,٢	- ٩,٠
شرق آسيا وجنوبها	٤,٦	- ١٢٥,١	- ١١١,٠	- ١٤١,٥
غرب آسيا	١٤,٢	- ٤,٢	- ٣٤,٠	- ١٣,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠,٨	١٧,٣	٢,٠	- ٢٨,٨
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	١٤,٥	٤,٩	- ٩,٧	- ٩,٥
بند تذكيري:				
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	١٠,٦	١٠,٠	٨,٢	١٠,٣

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II. C.1).

(أ) تقدير أولي.

٨ - وإلى حد ما، تولدت الأحوال الاقتصادية الدولية الجارية وحالات البلبلة السائدة عن فترة الركود المتطاولة التي شهدتها معظم البلدان الصناعية وعن شبح الانكماش في بعض تلك البلدان، والتقلب الحادث في أسواق رأس المال وفي أسعار الصرف، والاختلالات الكبيرة المتعاظمة في اقتصاد الولايات المتحدة، وتقلبات أسعار النفط. كما نتجت جزئيا عن تردد المستثمرين بفعل عوامل غير اقتصادية تمثلت في أعمال الإرهاب أو أخطاره، واحتمال انتشار الأمراض الخطيرة، وتطور الحالة في مناطق شهدت توترا شديدا مثل العراق والشرق الأوسط.

٩ - وكما يبين الفرع الثالث أدناه، فإن صافي التدفقات المالية الخاصة إلى عدد معتبر من البلدان النامية قد انخفض أو أصبح سلبياً. وفي ضوء حالات البلبلة السائدة، لا نضمن حدوث تحول مبكر في اتجاه هذه التدفقات. ولم تخف حدة كفاح البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير النفطية، والتي هي أساسا بلدان منخفضة الدخل، لمواجهة انخفاض أسعار تلك السلع. وقد عانت البلدان المعتمدة على السياحة، لاسيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية، من خسائر هائلة. ورغم حدوث بعض التطورات الإيجابية في بعض المناطق، لا يمكننا أن نعرف

متى سيعود تدفق السياح بكامل طاقته. ومجمل القول أن الصورة العامة تختلف كثيراً عن الصورة المرتآة بصفة عامة عند اعتماد توافق آراء مونتيري، وهي توضح إلى حد بعيد دواعي توجيه السياسات العامة في بلدان عديدة نحو تقليل ضعف المناعة. إلا أنه على الرغم من عدم مواتاة البيئة الدولية أنتج إصلاح السياسات العامة بعض الثمار فيما يختص باستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في بعض البلدان وقلل ضعف المناعة في بلدان عديدة، وهذا شاهد على أهمية إصلاحات السياسة العامة التي من هذا النوع، التي تستلزم دعما إضافيا مستمرا من المجتمع الدولي.

١٠ - والالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري بشأن الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد تشمل أربعة مجالات، هي: تعزيز الإدارة العامة والمشاركة؛ وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي سليمة، وتعزيز البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ وتطوير النظام المالي المحلي وتعزيزه. وثمة التزام رئيسي آخر في توافق آراء مونتيري هو الالتزام ببذل جهد مشترك على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز بناء القدرات من أجل تقوية المؤسسات وتحسين عملية وضع السياسات العامة وزيادة فعالية السياسات العامة والتدابير في تلك المجالات الأربعة.

تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز عملية صنع القرار الديمقراطية القائمة على المشاركة

١١ - ضاعف عدد وفير من بلدان الاقتصادات النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، في كافة مناطق العالم، جهوده لتعزيز الحكم الرشيد باستحداث عمليات صنع قرار قائمة على المشاركة تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص فضلا عن المجتمعات المحلية. وقد أدخلت بلدان عديدة أسلوب الإدارة اللامركزية كجزء من جهودها الرامية إلى توسيع نطاق المشاركة والإشراك في وضع السياسات ومراقبتها. كما عملت هذه البلدان على إصلاح الخدمة العامة وتعزيز قدراتها، وإشاعة المزيد من المساءلة والشفافية في الإدارة العامة، وتنفيذ ممارسات لمكافحة الفساد. ويعتبر إنشاء نظام فعال شفاف مسؤول لإدارة الإنفاق العام ضرورة لازمة لاستعمال الموارد العامة استعمالا فعالا. وقد تحقق بدعم من مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة، بعض التقدم في هذا المجال في السنوات الأخيرة، وإن كان من اللازم بذل جهود إضافية في هذا الصدد. يضاف إلى ذلك أن البلدان ما برحت تبذل جهداً وفيراً لإنشاء مؤسسات تفضي إلى تسهيل أنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك استحداث نظم تنظيمية فعالة مناسبة وحماية الاستثمار وتعزيز سيادة القانون. وفي الوقت نفسه، أدى استمرار الحرب الأهلية أو الصراع المسلح في بعض البلدان إلى ازدياد صعوبة عملية تعزيز الحكم الرشيد.

١٢ - وأنشئت في بلدان عديدة هيئات مستقلة لبحث احتمال وجود حالات فساد، والتوصية بتدابير وقائية، ووضع استراتيجيات لبث المبادئ الأخلاقية والنزاهة في كل من القطاعين العام والخاص. كما اعتمد عدد من البلدان النامية، أو بحث، تدابير تنظم إمكانية وصول الأحزاب السياسية إلى مصادر التمويل وتنظم استعمالها لتلك المصادر وتحظر استعمال التمويل المخالف للقانون. كما تدعو بلدان عديدة إلى اعتماد تشريعات تيسر إعادة عائدات الفساد إلى بلدانها الأصلية.

١٣ - وما برحت لجنة توجيهية تُعِد، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مقترحات لوضع معايير للحكم الرشيد؛ بينما أنشئت آلية إقليمية، هي آلية النظراء الأفارقة الاستعراضية، لتشجيع اعتماد معايير الأداء القطري ورصده؛ واعتمد المؤتمر الوزاري لعموم أفريقيا، الذي نظم برعاية تلك الشراكة، برنامجا للحكم الرشيد والإدارة العامة لفترة السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ يستهدف تعزيز قدرات الحكم الرشيد والإدارة العامة والقيادة باعتبارها تدابير محققة لمركزية التنمية.

١٤ - وعلى الصعيد العالمي، أخذت اللجنة المخصصة للتفاوض من أجل إعداد اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إعداد صك قانوني دولي عام شامل يستهدف تجريم أعمال الفساد في كافة المراحل والقطاعات ومراقبة تنفيذ أحكامه على الصعيد الوطني. ومن المقرر أن تُستكمل المفاوضات بنهاية ٢٠٠٣، بهدف اعتماد الصك في كانون الأول/ديسمبر. ومشروع الاتفاقية يستهدف تحديد مصطلحات أساسية من قبيل ''الفساد'' و ''الموظف العام''، ويغطي كلا من القطاعين العام والخاص، ويتناول الحاجة إلى تدابير تتراوح بين الاتقاء والإنفاذ من بينها استرجاع الأصول.

تنفيذ سياسات اقتصاد كلي سليمة متماسكة

١٥ - شهدت العقود الأخيرة تعاظم الأدلة التي تبين أن إدارة الاقتصاد الكلي ''المسايرة للاتجاهات الدورية'' (أي التوسع غير المتروي في مجالات المالية العامة والنقد والائتمان خلال فترة الرخاء، المتبوع بانكماش مالي عام ونقدي شديد بعد تباطؤ النشاط الاقتصادي) قد خلفت آثارا شديدة الضرر في عديد من البلدان النامية. وظهر أيضاً وعي متزايد بالحاجة إلى سياسات لمواجهة التقلبات الدورية، واتخذ عدد معتبر من البلدان بشكل تدريجي إجراءات في هذا الاتجاه. إلا أنه يلزم مزيد من العمل لوضع سياسات اقتصاد كلي تستهدف مواجهة التقلبات الدورية ويمكنها تعزيز الاستقرار في كافة مراحل الدورة الاقتصادية، ولاعتماد سياسات من هذا القبيل تكون بمثابة إطار عمل للتعاون المالي الدولي. وقد اعتمدت بلدان عديدة نظما لتعويم أسعار الصرف - وإن كانت تلك الأسعار مدارة جزئيا - بهدف تحقيق

مرونة في السياسة العامة لأنه حدث انصراف عام عن الرأي القائل بأن نظم أسعار الصرف المتشددة هي وحدها التي يمكن أن يكتب لها النجاح. إلا أنه لا يزال من المهم في هذه الحالات التزام اليقظة خلال فترات النمو الاقتصادي الشديد وورود التدفقات الرأسمالية الكبيرة، وذلك لأجل التحوُّط للارتفاع الشديد في قيمة العملة وللسياسات المالية العامة والنقدية والائتمانية التوسعية التي يمكن أن تسفر عن ازدياد ضعف مناعة الاقتصاد في حالة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

١٦ - وبصفة إجمالية، ظلت السياسات النقدية المتبعة في البيئة العالمية المتسمة بالنمو البطيء والتضخم المنخفض استيعابية أو توسعية وإن اتسمت بالحذر. وجرى تخفيض أسعار الفائدة في بعض البلدان للحد من ارتفاع قيمة العملة، وتستثنى من ذلك بعض بلدان أمريكا اللاتينية الكبيرة التي التزمت سياسات نقدية تقييدية لمواجهة الضغوط التضخمية الناشئة عن انخفاض قيمة العملة.

١٧ - وبوجه عام، سادت الإدارة المالية العامة الحصيفة في بلدان الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقاليه واستمر التحسُّن في النظم المالية العامة لهذه البلدان. وبعد تباطؤ النشاط الاقتصادي على نطاق واسع في سنة ٢٠٠١ وجزء من سنة ٢٠٠٢، كان ضعف الوضع المالي العام أو قوته هو العامل الحاسم في قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات اقتصاد كلي لمواجهة التقلبات الدورية في فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وقد اضطرت البلدان ذات المديونية العامة المرتفعة المستوى والأعباء الضخمة المتعلقة بخدمة الديون، وهي البلدان التي تواجه بيئة تمويلية غير مواتية، إلى الشروع في ضبط الأوضاع المالية العامة لمعالجة مسألة القدرة على تحمُّل الدَين، مما ضاعف من التباطؤ الاقتصادي الدوري، بينما تمكنت البلدان ذات الأوضاع المالية العامة القوية من تنفيذ سياسات نقدية ومالية عامة توسعية لمواجهة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

١٨ - وقامت عدة اقتصادات نامية ومارة بمرحلة انتقالية بتنفيذ سياسات تستهدف تقوية النظم الضريبية كجزء من تثبيت الأوضاع المالية العامة، بما في ذلك وضع قوانين ضريبية مبسطة أكثر شفافية وتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز الإدارة والإشراف الضريبيين لزيادة المساءلة واستئصال الفساد عملاً على زيادة الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي. وتراوحت درجة التقدم في تحقيق هذه الإصلاحات فيما بين البلدان، حيث حالت المقاومة السياسية والضعف الإداري ومحدودية القدرة الإدارية دون نجاح التنفيذ في عدد من الحالات.

١٩ - وفي البلدان التي تعتمد بشدة على وفرة الثروات الطبيعية، تلقى حساسية إيرادات المالية العامة لتقلب أسعار السلع الأساسية الضوء على الفرصة الهامة التي توفرها الصناديق

الاحتياطية لأجل التخفيف من حدة التقلبات الشديدة في الإيرادات العامة. وقد بدأت في بضعة بلدان جهود تستهدف تحسين المساءلة والشفافية في الإدارة العامة للإيرادات الآتية من استغلال الثروات الطبيعية، الأمر الذي يمكن أن يساعد على صون مصادر الإيراد الرئيسية تلك واستغلالها على نحو أوفى لتمويل التنمية والتخفيف من حدة الفقر. وذلك يلزم تنفيذه على نطاق أوسع بكثير، مع التشديد على وجود نظام إداري عام قوي لإدارة صناديق الاحتياطي.

٢٠ - وعلى نحو مطرد، تتبنَّى بلدان الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية أُطُر عمل مالية عامة متوسطة الأجل، أو تُحَسِّن الأُطُر التي من هذا القبيل في حالة وجودها، وذلك سعيا إلى تعزيز عملية الميزنة وتحسين المساءلة والشفافية في مجال المالية العامة، مع معالجة مسألة الاستدامة المالية العامة في الوقت نفسه. وفي البلدان المتوسطة الدخل، سمح تحديد أهداف مالية عامة متوسطة الأجل بتحقيق المزيد من الاستقرار في توفير المنافع العامة وتقديم الخدمات العامة ويسَّر اتباع سياسات مالية عامة لمواجهة التقلبات الدورية. واستطاعت البلدان المنخفضة الدخل التي صاغت ونفَّذَت على نحو فعَّال، ضمن برامج للتكيُّف، أُطُر عمل مالية عامة متوسطة الأجل تشمل استراتيجيات الحد من الفقر المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن توضح الأهداف المالية العامة وأن تعزز تواؤم الميزانية مع الاستراتيجيات الموضوعة على الصعيد الوطني للحد من الفقر. وسمحت العملية القائمة على المشاركة، التي اجتذبت المجتمع المدني والقطاع الخاص، بمناقشة الاستراتيجيات على نطاق أوسع، كما عززت التبني القطري. وإضافة إلى ذلك، يزيد المجتمع الدولي من دعمه لبناء القدرات ذات الصلة، على غرار ما يحدث في المراكز الإقليمية الأفريقية الخمسة للمساعدة التقنية التي يقوم صندوق النقد الدولي بإنشائها. إلا أنه يلزم مزيد من الدعم الدولي للمساعدة على التوسع في التنفيذ وتعزيز الفعالية والتبني القطري، بوسائل تشمل زيادة درجة تواؤم المساعدات الدولية مع الأهداف الوطنية والموارد المخطط لها. وعلاوة على ذلك، يلزم حشد دعم سياسي محلي عريض القاعدة لضمان استدامة الأهداف والبرامج الرئيسية المتوسطة الأجل على مدى إطار العمل الطويل الأجل.

٢١ - وقد استُخدِمَت في عدد من البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية أُطُر عمل متوسطة الأجل للمالية العامة لأجل تنفيذ الإصلاح المالي العام. وتراوحت النتائج بشدة فيما بين البلدان، وإن تحقق قدر ملحوظ من النجاح في عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي الوقت الراهن، تسير الميزانيات في بلدان وسط أوروبا باتجاه ضبط أوضاع المالية العامة ولكن لا يزال لازماً إلى وضع استراتيجيات مالية عامة متوسطة الأجل لتلبية متطلبات ماستريخت المالية العامة المتشددة.

٢٢ - ومجمل القول أنه تحققت تحسينات جمة في سياسات الاقتصاد الكلي في عدد كبير من بلدان الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية منذ النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين وفي فترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ وأن ذلك الاتجاه قد استمر في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. إلا أنه لا يزال من الأهمية بمكان إفساح مجال أكبر في بلدان الاقتصادات النامية المارة بمرحلة انتقالية لإجراءات تستهدف مواجهة التقلبات الدورية، أي اتباع سياسات وقائية خلال فترات الازدهار وسياسات انتعاشية خلال الأزمات.

٢٣ - ينبغي للبلدان أن تبذل خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، ولاسيما خلال فترات النمو السريع، جهدا خاصا لإجراء إصلاحات تقلل ضعف المناعة إزاء تقلُّبات الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية وإزاء فترات النمو البطيء أو الانكماش. ويُفترَّض أن تؤدي الإصلاحات التي من هذا القبيل إلى تعزيز القدرة على تحمل الدَين العام وأن تتيح مجالا أكبر لسياسات مواجهة التقلبات الدورية. ومن الأهمية بمكان إعداد أُطُر عمل متوسطة الأجل للمالية العامة واستهداف التوازن الهيكلي للمالية العامة، فضلا عن التفكير في تكوين احتياطات مُدارة جيدا واستحداث شبكات أمان اجتماعي والتوسع في مثل هذه الشبكات في حال وجودها.

تعزيز البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، وأسواق العمل، والحماية الاجتماعية

٢٤ - يُعدّ الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والتغذية أمراً شديد الأهمية لتمكين الناس، لا سيما من يعانون الفقر، من التمتع بحياة كريمة، بل ولتمكينهم أيضا من التكيُّف مع الأحوال والفرص الاقتصادية المتغيِّرة ومن الاستفادة منها. وهذه المجالات تنصب عليها أيضاً الأهداف الإنمائية للألفية، وتشكِّل عناصر حاسمة في استراتيجيات الحد من الفقر. والواقع أن الإنفاق الحكومي على الأغراض الاجتماعية قد ازداد كثيراً في سنة ٢٠٠٢ في الغالبية الكبرى من البلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي الوقت نفسه، سَلَّم العديد من بلدان الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية بالحاجة إلى نظم متطورة لإدارة الإنفاق العام من أجل زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية. كما أقرَّت هذه البلدان بالحاجة إلى زيادة الكفاءة والفاعلية فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية.

٢٥ - وقد استمر الاتجاه نحو زيادة التركيز على التعليم في الغالبية الكبرى من البلدان النامية. وتعزز ازدياد قيد الفتيان والفتيات في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في سنة ٢٠٠٢ بفعل زيادة الإنفاق العام، وبفعل ازدياد الإنفاق الخاص في بلدان عديدة. وعلى

الرغم من هذا التقدُّم، لا تزال بلدان عديدة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط تعاني اتساع الفجوة بين الجنسين في مجال القيد للدراسة بالمرحلة الابتدائية، وتعاني بوجه خاص في مجال القيد للدراسة بالمرحلة الثانوية. وسيلزم بذل جهود أشد كثيراً إذا أردنا سدّ هذه الفجوة في غضون الفترة التي يشملها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢٦ - وقد سَلَّمَت الحكومات بأن إحدى الطرائق الهامة لتعزيز تقديم الخدمات التعليمية هي زيادة كفاءة الموارد المقدَّمة. وقد أخذت بلدان عديدة، على نحو مطَّرِد، بالتوسع في الخيارات وتعزيز تقديم الخدمات ذي الدوافع العرفية وزيادة مشاركة المستفيدين في صنع القرار. وقد أسفر عاملا الخصخصة ورسوم الاستعمال - اللذان اعتقدت بعض الأوساط لفترة ما أنهما يمكن أن يسهما كثيرا في تعزيز الكفاءة والتخفيف من وطأة المشكلات المالية العامة - عن نتائج متضاربة؛ وبالتالي لم يعودا مُستَهدَفَين بنفس درجة استهدفها في سنوات سابقة. وفي بعض البلدان، أدى الأخذ برسوم الاستعمال في مرحلة التعليم الابتدائي إلى انخفاض شديد في عدد المقيدين للدراسة.

٢٧ - وفي غالب الأحيان، ساندت الموارد المالية الثنائية والمتعددة الأطراف جهود بلدان الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية المبذولة لتوفير موارد متزايدة للتعليم، بما فيه الإصلاحات التعليمية. وقام عدد كبير من البلدان بزيادة الضرائب أو تحويل الموارد العامة إلى التعليم بدلا من أغراض أخرى. وبُذل جهد خاص لعدم الإضرار بالبرامج التعليمية في بلدان عديدة يتضاءل فيها الحجم النسبي للقطاع العام أو تنخفض فيها النفقات الحكومية بسبب تصحيح مسار الاقتصاد الكلي.

٢٨ - وقد جرَّب عدد كبير من بلدان الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية نهوجا مستحدثة لتعبئة موارد إضافية، وترقية التعليم، وتقليل عدد المنقطعين عن الدراسة. وتنطوي هذه التدابير الجديدة غالبا على شراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية ومنظمات القطاع المدني في المهام التعليمية، كما تنطوي على برامج خاصة مموَّلة حكوميا تخدم الطلاب أو أسرهم وتستهدف زيادة المواظبة على الدراسة في الأحياء المنخفضة الدخل أو المناطق الريفية وتفادي الانقطاع عن الدراسة. وهناك أدلة متفرقة تشير إلى أن تحقيق اللامركزية وزيادة اشتراك الجماعات والمجتمعات المحلية في تصميم البرامج وتنفيذها قد زادا من كفاءة البرامج وفعاليتها في عدد كبير من البلدان.

٢٩ - كما ينطبق على المسائل الصحية كثير من الاعتبارات الواردة أعلاه، تتمثل في الشواغل المتصلة بالتمويل العام، وجودة الخدمات الصحية ونطاق تقديمها، وصُنع القرار لا مركزيا، وإسهام القطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني

في المهام المتصلة بالصحة. وفي معظم البلدان يتحقق الآن تقدُّم في بعض هذه المجالات، بينما يتحقق في بعض البلدان تقدم في هذه المجالات كافة. وقد جرَّبت بلدان نامية عديدة في الآونة الأخيرة نهوجا جديدة لتحقيق اللامركزية، من قبيل زيادة إشراك المجتمع المحلي في إدارة العيادات وتقديم العقاقير النوعية. ولكن مدى التغطية بالخدمات الصحية الأساسية في عدد كبير من البلدان لا يزال قاصراً بشكل يدعو إلى الانزعاج، لا سيما في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، لم تُمنَح الجهود الوقائية في بلدان عديدة ما تستحقه من أولوية، مما يوحي بأن إعادة توجيه الجهود والموارد لا تزال ضرورية.

٣٠ - والحالة الخاصة المميِّزة لبلدان نامية عديدة لديها نسبة عالية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تدعو إلى القلق الشديد. فهذه البلدان لا يتعيَّن عليها مجرَّد مواجهة زيادات ضخمة في النفقات الصحية وزيادة عدد الأشخاص المعالين المتعيَّن رعايتهم بل يتعين عليها أيضا مواجهة نقص في القوى العاملة يوهِن قواها، لأن ذلك الوباء الشامل يؤثِّر غالباً على السكان الذين في سن العمل. وقد بلغت هذه المشكلة حداً من الضخامة، لا سيما في عدد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، يجعل الدعم الدولي للجهود الوطنية أمراً شديد الأهمية لمعالجة ذلك الوباء وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية.

٣١ - وإلى جانب الاستثمار في التعليم والصحة، فإن الاستثمار في البنية الأساسية للنقل والاتصال ضروري لتهيئة بيئة محلية تفضي إلى التنمية المستدامة. ويمثل تعزيز بنية النقل الأساسية، لا سيما شبكة الطرق، وتحسين الاتصالات عنصرا أساسيا لتوطيد التكامل الوطني وتعزيز النمو وتنويع الاقتصاد الريفي، وزيادة التنقلية، وتعزيز الاستثمار، وتيسير تقديم الخدمات الاجتماعية. وبينما كانت تعبئة الموارد وتملكها لهذه الأغراض متروكين سابقا في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للحكومة في الغالب الأعم، أخذ القطاع الخاص يؤدي في عدد متزايد من هذه البلدان دورا في تمويل الأصول المادية المتصلة بذلك، وفي إدارتها وفي امتلاكها غالبا، عن طريق الخصخصة. وفي حالات كثيرة، أدى هذا إلى تعظيم الموارد المتاحة لهذا النوع من الاستثمار، وغالبا ما أدى، في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى توسيع نطاق الخدمات بدرجة كبيرة وزيادة درجة الكفاءة. إلا أنه أدى في بعض الحالات إلى تقليل إمكان حصول بعض الشرائح السكانية (المنخفضة الدخل غالبا) على الخدمات.

٣٢ - ويمثل الحصول الفعلي على المعلومات في مجال الخدمات الصحية ومجال الخدمات التعليمية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الخطوة الأولى لضمان تقديم تلك الخدمات،

لأن المعلومات عامل أساسي يُشرِكِ الناس ويُمكِّنهم لأجل الحصول على الخدمات. والتغذية المرتدة من الناس أداة هامة لتحسين عمليتي تنظيم وتقديم الخدمات أو لإصلاحهما، لكي تلبي هذه الخدمات الاحتياجات الفعلية لكي تُقَدم بطريقة أكثر تحقيقا لفعالية التكلفة.

٣٣ - ينبغي للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية أن تشق قنوات متعددة دعما لتمويل التعليم والصحة والبنية الأساسية، بما في ذلك مصادر القطاعين العام والخاص على السواء والجهود المحلية والمجتمعية، والمنظمات الجماهيرية، والجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي للحكومات أن تبذل جهودا إضافية لتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي لضمان مستويات إيراد كافية للنفقات العامة. كما ينبغي أن تعزز تحصيل الضرائب وأن تقلِّل التهرب الضريبي بزيادة فعالية الإدارة الضريبية، وأن تقلل الإفلات الضريبي باستخدام القوانين والإجراءات المناسبة. وفيما يختص بالإنفاق، ينبغي أن تعمل الحكومات على إيجاد نظام متطور لإدارة الإنفاق العام يؤدي فيه إعداد الميزانية إلى زيادة شفافية الموارد المخصصة للبنية الأساسية وللنفقات الاجتماعية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية، بحيث تغطي النفقات الجارية كافة تكاليف صيانة وإصلاح الأصول المادية التي من قبيل الطرق والمستشفيات والمدارس. وينبغي القيام على نحو مطرد بإدراج تقييم أثر النفقات الاجتماعية، لا سيما التقييم الذي ينطوي على تغذية مرتدة من المستفيدين، ضمن مناقشات ميزانية المالية العامة.

٣٤ - ويشدِّد توافق آراء مونتيري على أهمية السياسات المنشطة لسوق العمل، وشبكات الأمان، والحاجة إلى زيادة التغطية بالحماية الاجتماعية ونطاق تلك الحماية. وهناك أدلة متزايدة على أن العامل الأشد أهمية في سياسات النمو التي تدَعِّم الحدّ من الفقر هو كيفية تأثيرها على مستويات العمالة وعلى العمالة الناقصة في الأجل الطويل.

٣٥ - وقد ازدادت البطالة على الصعيد العالمي بما يكاد يصل إلى ٢٠ مليون عاطل في سنة ٢٠٠٢، حسبما ذكرت منظمة العمل الدولية. وهذه الزيادة مسَّت النساء غالبا، لأنهن يتزعن إلى العمل في قطاعات أكثر تضرراً من الوهن الاقتصادي أو الصدمات الاقتصادية. كما تأثر الشبان بوجه خاص، واضطر المزيد من الناس إلى العمل في القطاع غير الرسمي. وظلت بطالة الشبان (الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والرابعة والعشرين) شديدة للغاية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، وتراوحت معدلاتها بين ١٠ و ١٥ في المائة في معظم تلك البلدان. وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية تجاوزت هذه المعدلات ٢٠ في المائة.

٣٦ - والتحدي العالمي الرئيسي ذو شقين، أولهما هو ضرورة النمو الاقتصادي الواسع النطاق الذي يوفِّر معدلا متواصلا من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يكون مرتفعا بما يكفي لإنقاص معدلات البطالة ومعدلات العمالة الناقصة؛ وثانيهما هو لزوم الجهود المستمرة لمعالجة العوامل المتوسطة الأجل والطويلة الأجل المسببة للبطالة، بما فيها عدم حراكية الأيدي العاملة وعدم تنوُّع الإنتاج الاقتصادي. كما يمثل ازدياد تدريب العمال عاملا أساسيا لزيادة النمو الاقتصادي المقتَرِن بالعدالة. ومن الأهمية بمكان أن نقوم في معظم البلدان بتفكيك الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على فُرص العمل على قدم المساواة مع الرجل وإزالة فجوة الأجور الفاصلة بين الجنسين.

٣٧ - **ويسَلَّم توافق آراء مونتيري بالحاجة إلى العمل على اتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة تستهدف المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وعمالة كاملة، والقضاء على الفقر، واستقرار الأسعار، والموازين المالية والخارجية القابلة للاستدامة، لكفالة وصول منافع النمو إلى جميع الناس، وبخاصة الفقراء منهم. ولذلك ينبغي، حتى في الحالات التي يلزم فيها تصحيح مسار الاقتصاد الكلي ويمثل فيها التثبيت الاقتصادي ونمو العمالة هدفين متضاربين، إيلاء الاهتمام لتأثير السياسات المالية العامة والسياسات النقدية على العمالة. وينبغي للدعم المقدَّم من المؤسسات المالية الدولية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية بغرض تصحيح المسار الاقتصادي أن يستهدف حصر التأثير السلبي على عمالة الرجل والمرأة في حدوده الدنيا. وبالمثل، ينبغي للإصلاحات الاقتصادية العامة وبرامج التكييف الهيكلي أن تعتَبِر أن من الأولويات تحقيق الحد الأقصى من فرص العمالة للمرأة والرجل في الفترة الممتدة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. وينبغي بذل جهود إضافية لتعزيز برامج التدريب في القطاعين العام والخاص أو بالمشاركة بينهما، وذلك لزيادة إنتاجية العمال والأجور الحقيقية.**

٣٨ - وأحد الشواغل الشائعة في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية هو حماية العمال، بمن فيهم عمال القطاع غير الرسمي، في فترات البطالة أو فيما بعد التقاعد. والنهوج المتبعة في هذا المجال شديدة التباين.

٣٩ - وتسعى عدة بلدان متوسطة الدخل نامية ذات اقتصادات مارة بمرحلة انتقالية إلى التوسع في برامج الحماية الاجتماعية للعاطلين أو إلى إنشاء برامج من هذا القبيل أو إصلاحها في حالة وجودها. والتحديان الرئيسيان في هذا الصدد هما إيجاد التمويل المناسب لهذه البرامج وتوفير أوسع تغطية ممكنة لها. وبينما يُستمد التمويل غالبا في القطاع الرسمي من الصناديق الدائمة الممولة باشتراكات يدفعها العمال وأصحاب العمل الخاص تظل مسؤولية

الحكومة كبيرة حسبما يبدو، وهي تتمثل في سد الفجوة لصالح الآخرين الذين يحتاجون إلى الحماية من عبء البطالة التام أو إلى الحدٍ الأدنى من الدخل. إلا أن التأثير الميزانوي لبرامج الحماية الاجتماعية هذه يكون على أشده غالبا في فترات العسر الاقتصادي، وبالتحديد عندما تعاني المالية العامة من ضائقة.

٤٠ - كما تمثل برامج توفير الحد الأدنى من الدخل أو شبكات الأمان شاغلا متعاظما في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يوجد عدد كبير من العمال في القطاع غير الرسمي الريفي والحضري. ونظرا لأن هذه البلدان لا تملك سوى إمكانيات جد محدودة لتدبير موارد عامة وتفتقر إلى القدرات الإدارية اللازمة لتنفيذ خطة شاملة توفِّر الحدّ الأدنى من الدخل، فإنها تعزز جهودها لإنشاء شبكات الأمان أو تعزيزها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال والجماعات المحلية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وعلى الرغم من ذلك، تظل هذه المبادرات مقيَّدة بنُدرة الأموال وتصل إلى جزء صغير فحسب من السكان المستهدَفين.

٤١ - كما تُبذَل الآن في عديد من البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية جهود لزيادة مدى تغطية نُظم المعاشات التقاعدية، أو لتعزيز هذه النظم أو إصلاحها. ويجري في عديد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية بحث نُهوج جديدة تشمل زيادة دور القطاع الخاص في إدارة صناديق المعاشات التقاعدية.

تعزيز النظام المالي المحلي وتطويره

٤٢ - يُعد وجود نظام وساطة مالية سليم مقترن بإطار عمل تنظيمي فعَّال أمرا ضروريا للنمو الطويل الأجل ولاستقرار الاقتصاد الكلي في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك حسبما بيَّنَت الأزمات التي شهدتها مؤخراً الأسواق الناشئة. ولا يزال بناء الأسواق المالية المحلية المتسمة بالتنوع والقوة يمثل أولوية للاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تستهدف زيادة التمويل الطويل الأجل المستند إلى صكوك مالية المقوَّمة بالعملة المحلية. ويمكن أن يؤدي وجود درجة عالية من الدولرة (أو اليوروَّة) في النظام المالي إلى جعل الأنظمة المصرفية أكثر تعرضا لعمليات التدافع لسحب الودائع عندما تتعرض العملة المحلية للضغط وتُزيد التباين النقدي. وفي الوقت نفسه، ينبغي لتطوير القطاع المالي أن يستهدف القضاء على تجزؤ الأسواق المالية، بتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة على التمويل.

٤٣ - وتراوح الأداء في السنتين الماضيتين بين جيد وسيء في القطاع المصرفي بالبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. إذ شهدت الاقتصادات الأوروبية

المارة بمرحلة انتقالية عملية إعادة تشكيل وتحديث سريعة، وبينما شهدت بلدان آسيا تحسينات تدريجية وإن كانت غير متكافئة. غير أن مؤشرات السلامة المالية ضعفت في عدد من البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية. كما استمر العسر المالي في كثير من البلدان الأفريقية. وظلت إمكانية حصول النساء والفقراء على الائتمان محدودة بدرجة كبيرة. ولذلك، لا يزال من اللازم بذل جهود كبرى في بلدان عديدة لتقليل درجة ضعف المصارف الخاصة والعامة وتوفير إمكانية الحصول على الائتمان دون تمييز.

٤٤ - وحدث في السنوات الأخيرة توسع كبير في أسواق السندات المحلية ببعض البلدان النامية. إذ باتت تلك الأسواق تمثل المصدر الأهم لتوفير الائتمان للقطاع العام في معظم مناطق العالم، وتزايد إصدار سندات الشركات بمعدل عشر مرات و وصل متوسطه السنوي إلى أكثر من ١٠٠ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٢ مقابل متوسط سنوي قدره نحو ١١ بليون دولار في فترة السنوات ١٩٩٧-١٩٩٩. وأسهم نمو صناديق المعاشات التقاعدية المحلية إسهاما شديد الأهمية في تطور أسواق الأوراق المالية بأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى، وبدأنا نشعر بدور تلك الصناديق في آسيا. إلا أن الديون في معظم الأسواق المحلية لا تزال متركزة في فئة الديون التي تستحق السداد في الأجل القصير.

٤٥ - وقد طوَّرت بلدان نامية عديدة، لا سيما في أمريكا اللاتينية، أسواق سنداتها الحكومية باللجوء جزئيا إلى طرح ديون بقيمة دولارية أو مربوطة بالدولار. وبينما يؤدي الدَين الذي من هذا النوع إلى إتاحة مخرج للمستثمرين من مشكلة نقص العملة الأجنبية، فإنه يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي إذا أسفر الإفراط في استعمال هذه الأداة إلى مستويات مديونية لا يمكن تحملها وإلى حدوث تباين نقدي. ففي آسيا، بات تطوير أسواق السندات المحلية سياسة صريحة، وهذا العمل تشارك فيه بنشاط كل من منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان (بلدان ''رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣''). وعلى الرغم من هذا، تفتقر أسواق الأوراق المالية في عديد من البلدان النامية إلى السيولة الشديدة، مما يجعل التكامل مستصوبا.

٤٦ - ومقابل نمو أسواق السندات، حدث هبوط شديد في إصدار أسهم رأس المال، بفعل الضعف الاقتصادي العام المقترن بتحول المستثمرين المؤسسيين، لا سيما صناديق المعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة وأوروبا، إلى الاستثمارات ذات الدخل الثابت، وهو التحول الذي يمكن أن يصبح سمة دائمة. وفي آسيا، لا يزال إصدار أسهم رأس المال المحلية يمثل ثاني أكبر مصدر لتمويل الشركات بعد الإقراض المصرفي، وإن أتى إصدار سندات الشركات في

إثره مباشرة. وفي أوروبا الوسطى، أدت الخصخصة أيضا إلى جعل إصدار أسهم رأس المال ثاني أكبر مصادر التمويل، بينما لا يزال إصدار سندات الشركات المحلية محدودا. ولكن أسواق الأسهم في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية باتت مفتقرة إلى السيولة وبدأت الشركات في الانسحاب من البورصات فور انتهاء النهضة المؤقتة الناتجة عن الخصخصة.

٤٧ - وثمة تحديات مطردة تهدد قابلية أسواق الأوراق المالية للحياة في الاقتصادات الصغيرة النامية والمارة بمرحلة انتقالية. ومن قبيل المفارقات أن العديد من أسواق الأوراق المالية التي أخذت بأفضل الممارسات الدولية وطوَّرت بنيتها الأساسية قد عانى من هجرة الشركات للخارج فيما يختص بأنشطة تدبير رؤوس الأموال، والتسجيل في البورصات، والتعاملات. وفي ظل هذه الظروف، تجد البلدان الصغيرة أن من المفيد أن ترتبط نظم تعاملاتها المحلية بالأسواق العالمية أو أن تندمج فيها. ويؤدي الأخذ بأسلوب الاتجار الإلكتروني إلى تعزيز الصلات التي من هذا القبيل وتعزيز الاندماجات اللاحقة.

٤٨ - وكانت حالات التحسُّن في مؤشرات السلامة المالية عبر البلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية والتقدُّم الأبطأ المطرد عموما في آسيا بمثابة نتيجة مباشرة للتحسينات المستمرة في تنظيم القطاع المصرفي وتنفيذ الإصلاحات فيه. كما أدى تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية إلى آثار مفيدة للقطاع المالي. إذ أن سلامة أحوال المالية العامة وحصافة السياسات النقدية واستحداث ديون عامة في صورة أوراق مالية قابلة للتداول تيسَّر، في مجموعها، نشوء أسواق التمويل الطويل الأجل.

٤٩ - وقد خَطَت عدة اقتصادات نامية ومارة بمرحلة انتقالية خطوات كبرى في سبيل اتباع سياسات أخرى تستهدف تعزيز التنمية المالية. وكجزء من العملية التحضيرية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي خلال فترة قصيرة، قامت بعض البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية بتوفيق معظم إطار عملها القانوني مع المعايير الدولية. وفي الوقت الحالي، أصبح مستوى حماية حملة الأسهم في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية متطورة مكافئا لمثيله في بعض البلدان الصناعية، إن لم يكن أفضل منه. وفي الآونة الأخيرة، عزز عدد من الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية قوانينه المنظمة لأسواق رأس المال. واعتمدت بلدان أخرى مدوَّنات لأفضل الممارسات تستهدف زيادة الإفصاح، وحماية حقوق حملة أسهم الأقلية، وتعظيم القيمة المحسوبة للمساهم.

٥٠ - وتمثَّلت استراتيجية اتبعها المجتمع الدولي لمساعدة الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقاليه على تعزيز قطاعاتها المالية في تشجيعها على الاعتماد على برنامج تقييم القطاع المالي التابع لمؤسسات بريتون وودز وتشجيعها على مراعاة مجموعة أساسية من المعايير والمدوَّنات

الدولية (بصدد الإشراف المصرفي والتأميني، وتنظيم الأوراق المالية، ونظم المدفوعات، والإدارة العامة للشركات، والمحاسبة، ونظم المراجعة والإفلاس، وحقوق الدائنين). ومراعاة مثل هذه المعايير والمدوَّنات يمكن أن تُسهِّل تحسين إدارة الاقتصاد الكلي، والوصول إلى أسواق رأس المال، وتحسين تقييم المخاطر. إلا أنه نظرا لاستناد هذه المعايير والمدوَّنات غالبا إلى الممارسات المتبعة في البلدان المتقدمة النمو طُرِحَت في الآونة الأخيرة تساؤلات بشأن تماشيها مع القدرات التنفيذية للبلدان ذات المستويات الإنمائية الشديدة الاختلاف. ومن المهم، حسبما تم الاتفاق عليه في توافق آراء مونتيري، ضمان اشتراك البلدان النامية اشتراكا كافيا في تصميم المعايير التي ستطَبَّق عليها.

٥١ - ومن المهم أيضا أن تكون الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية قادرة على إجراء تقييم مناسب للمشورة المتجسِّدة في برنامج تقييم القطاع المالي وعلى البت في تلك المشورة، وأن تستعرض المعايير والمدونات لكي تكفل، على سبيل المثال، توافق تدابير السياسة العامة التي تتخذها توافقا شديدا مع الأولويات الإنمائية الوطنية. ويسعى العديد من وكالات المعونة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى مساعدة الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقاليه على تنمية القطاع المالي، مع تركيز كيانات المساعدة المختلفة على جوانب شتى من الموضوع العام، تتراوح بين التمويل المتناهي الصغر وتنمية أسواق رأس المال. وقد دار حوار فيما بين الوكالات المانحة لزيادة فاعلية وتماسك مساعداتها إلا أن هناك أيضا اعترافا متزايدا بضرورة إجراء المزيد من الحوار وتقديم المزيد من المساعدة. وتمثَّلت إحدى الاستجابات لذلك في مبادرة جديدة، هي مبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه، التي يشارك فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخمسة بلدان مانحة رئيسية. وهذه المبادرة ترتأي أنها مُرتِبِ سريع التصرف إلى جانب كونها منتدى للتعاون والحوار فيما يختص بتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال. كما تمثل استدامة القطاع المصرفي أحد المجالات التي تنصب عليها جهود المراكز الإقليمية الأفريقية للمساعدة التقنية (أنظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

٥٢ - ينبغي للاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية أن تزيد من جهودها لكي تُعَمِّق النظام المالي. وهذا ينطوي على موالاة تعزيز التنظيم والإشراف الحصيفين فيما يختص بنظمها المصرفية، وعلى إحداث تطور منتظم في قطاعها المالي باتخاذ تدابير مرتَّبة ترتيبا زمنيا مناسبا لإقامة الترتيبات المؤسسية اللازمة لأسواق رأس المال وقطاعي التأمين والمعاشات التقاعدية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي يمكن أن تنشأ عن عمليات النقد الأجنبي في الأسواق المالية المحلية. كما يقتضي القطاع المالي من المؤسسات - بما فيها المصارف الإنمائية - تيسير إمكانية الحصول على تمويل وائتمان وتمويل أسهم رأس المال للأجلين المتوسط والطويل لصالح المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، وعلى

الخدمات لصغار المدَّخِرين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة الجهود في مجال تطوير أسواق السندات المحلية مع التشديد على إطالة فترات استحقاق السداد وتحاشي وجود حجم كبير من الأدوات المرتبطة بالعملات الأجنبية. وتُعتَبَر زيادة الدعم المقدَّم من المانحين عاملا حاسما لزيادة سلامة القطاع المالي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية. وينبغي أن تُتبع برامج تقييم القطاع المالي بمستويات كافية من المساعدة التقنية، المعزَّزَة بحوار فعَّال على مستوى الخبراء فيما بين المانحين والاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية فيما يختص بتنمية القطاع المالي.

٥٣ - وفي السنوات الأخيرة أصبحت تحويلات العمال المالية، من حيث حجمها، ثالث مصدر من مصادر النقد الأجنبي لدى للبلدان النامية ككل، وهي تلي حصائل التصدير والاستثمار المباشر الأجنبي وتسبق كثيراً المعونة الرسمية. ويمَثِّل ارتفاع تكلفة معاملة التحويلات، التي تزيد غالباً على ٢٠ في المائة من المبلغ المُرسَل، شاغلا بارزاً في توافق آراء مونتيري. وأدت الجهود التي بذلها المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية والخطوات التي خطتها البلدان المضيفة والبلدان الأم إلى تخفيضات كبرى في تكلفة التحويلات المالية إلى أمريكا اللاتينية. وثمة تدابير مماثلة يجري اتخاذها في مناطق أخرى من العالم.

٥٤ - وقد أكد توافق آراء مونتيري أن تطوير التمويل المتناهي الصغر والائتمان للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتوسع فيهما يمثلان عنصرا هاما من عناصر السياسات الإنمائية وسياسات الحد من الفقر. وقد أخذ التمويل المتناهي الصغر يسهم على نحو مطرد في تحسين إمكانية حصول الأسر المعيشية الفقيرة والنساء والمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتناهية الصغر في الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية على الخدمات المالية، بما فيها خدمات الائتمان والادخار والتأمين وتحويل الأموال. إلا أن هذا النوع من التمويل لا يزال يواجه عقبات عديدة من قبيل عدم وجود ضمانات ملموسة أو عدم وجود معلومات بشأن الملاءة، والعوائق التنظيمية التي تحد مما تحتاجه مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من مرونة لكي تُنَفِّذ عملياتها. ولا يزال هناك تحديان جسيمان يتمثلان في زيادة مدى وصول الخدمة، الذي لا يزال صغيرا بالنسبة إلى حجم المستعمِلين المحتملين، وفي زيادة إمكانية حصول من يُعتَبَرون عادة من غير المتمتعين بالملاءة، الذين من قبيل النساء، الفقيرات على الائتمان. والتحدي، حسبما نوقش في استعراض السنوات الخمس لاجتماع القمة المعني بالائتمان المتناهي الصغر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على سبيل المتابعة لاجتماع القمة الأول المعني بالائتمان المتناهي الصغر المعقود سنة ١٩٩٧، يتمثل في تعزيز الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر مع زيادة عدد العملاء المستهدَفين الذين تصل إليهم خدمات هذه المؤسسات، لا سيما الفقراء جداً. ويتمثل أحد القيود

الكبرى التي تحد من توسع التمويل المتناهي الصغر في محدودية القدرة المحلية على تنفيذ البرامج. ويمكن أن تقوم الحكومات الوطنية والمانحون بدور هام في تخفيف تلك القيود، وذلك بتحديد التزام طويل الأجل بتنفيذ تلك البرامج وبتقديم ذلك الالتزام إلى المنظمات المناسبة.

٥٥ - **ينبغي تعزيز الخدمات المالية المقدمة للأسر المعيشية الفقيرة، والنساء، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تعزيزها في المناطق الريفية. ويظل دور المنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات الكائنة في البلدان المانحة حاسما فيما يختص بالمساعدة على تحمل تكاليف مرحلة الإنشاء الأوَّلي والتكاليف الجارية وفيما يختص بالتدريب وبناء القدرات. وعلى الصعيد القطري، ينبغي أيضا أن تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة المتعاظمة منظمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال في تطوير الخدمات التي من هذا القبيل. وينبغي أن تُعدّ الحكومات أنظمة مناسبة تُيسِّر أداء هذه الخدمات المالية واستدامتها.**

ثالثا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة

٥٦ – توفِّر تدفقات رأس المال الدولي الخاصة، في إطار الاستقرار المالي الدولي والمحلي، مكملا حيويا يعزز الجهود الوطنية الرامية إلى تعبئة التمويل من أجل التنمية. إلا أن تحركات رأس المال التي من هذا القبيل المتجهة إلى البلدان النامية – التي يشتمل تدفقها الصافي على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة والخارجة والاستثمار في الحوافظ والإقراض المصرفي التجاري الدولي – قد انخفضت انخفاضا ملحوظا في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، ولم تشهد زيادة سوى الزيادة الطفيفة المحقَّقة في سنة ٢٠٠٢، مما يدل على الحاجة إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري تنفيذاً تاماً (أنظر الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ٢ – صافي التدفقات المالية الخاصة المتجهة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، ١٩٩٥–٢٠٠٢

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاقتصادات النامية								
المجموع، ومن بينه:	١٥٧,٠	٢٠٨,١	٩٦,٦	٣٨,٩	٦٦,٢	١٨,٢	١٧,٩	٥١,٨
صافي الاستثمار المباشر	٨٢,٠	٩٧,٢	١٢٠,٥	١٢٨,٠	١٣٣,٠	١٢٥,٦	١٤٥,٣	١١٠,٠
صافي الاستثمار في الحوافظ	٣٤,٢	٨١,٥	٤١,٦	-٣,٧	٣٩,٠	٩,٧	-٤١,٧	-٤٠,٠
صافي الاستثمار الذي بخلاف ذلك[أ]	٤٠,٨	٢٩,٣	-٦٥,٥	-٨٥,٣	-١٠٥,٨	-١١٧,٢	-٨٥,٨	-١٨,٢
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية								
المجموع، ومن بينه:	٥١,٤	٢٠,٢	-٢٠,٩	١٤,٥	٢٩,٨	٣٢,٩	٢٠,٩	٣٤,١
صافي الاستثمار المباشر	١٣,٠	١٢,٣	١٥,٥	٢٠,٨	٢٣,٨	٢٣,٤	٢٥,٢	٢٩,٢
صافي الاستثمار في الحوافظ	١٤,٦	١٣,١	٦,٩	٥,٤	٢,٤	٢,٤	٣,٢	٣,٤
صافي الاستثمار الذي بخلاف ذلك[أ]	٢٣,٨	-٥,١	-٤٣,٣	-١١,٨	٣,٦	٧,١	-٧,٤	١,٥

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.C.1).

(أ) بما في ذلك الإقراض المصرفي التجاري القصير الأجل والطويل الأجل.

٥٧ - وفي البلدان النامية، سجَّل الاستثمار الأجنبي في الحوافظ وغيره من صور الاستثمار الأجنبي (القروض المصرفية أساساً) تدفقات خارجة صافية في كل سنة من السنوات المنقضية منذ سنة ١٩٩٧. وظل الاستثمار المباشر الأجنبي المصدر الصافي الإيجابي الوحيد للتمويل الأجنبي الخاص لهذه البلدان، إلا أنه انخفض انخفاضا شديدا من ١٤٥ بليون دولار في سنة ٢٠٠١ إلى ١١٠ بلايين دولار في سنة ٢٠٠٢. وفي الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، ظل الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار الأجنبي في الحوافظ مستقرا بصورة نسبيه وإيجابيا، بينما حدثت تقلبات في التدفقات المصرفية وغيرها من التدفقات الخاصة.

سياسات الاستثمار المباشر الأجنبي

٥٨ - إلى حد بعيد، يتركز الاستثمار المباشر الأجنبي بالعالم النامي في أقل من عشرة بلدان، مما يعني أن غالبية الاقتصادات النامية، لا سيما أقلها نموا، لا تتقاسم على نحوٍ كاف منافع التدفقات المتولدة عن ذلك الاستثمار. ولذلك، يبرز توافق آراء مونتيري أهمية الجهود الرامية إلى تحقيق جملة أمور من بينها تهيئة جو صالح للاستثمار يتميز بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ لكي تتمكن البلدان من اجتذاب وزيادة التدفقات الواردة من رأس المال المنتِجَ. كما يركِّز ذلك التوافق على الحاجة إلى أُطُر عمل تنظيمية مناسبة للمساعدة على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، سواء كان استثمارا أجنبيا أو محليا.

٥٩ - وستتوقف السياسات المناسبة على خصائص البلد؛ وعلى وجه التحديد، فإن أقل البلدان نموا والدول الجزرية النامية الصغيرة يقيدها انخفاض الدخل وصغر حجم السوق وتلزمها تدابير أشد، بينما قد تعجز الاقتصادات الضعيفة أو غير المستقرة عن اجتذاب أية تدفقات مستمرة من الاستثمار المباشر الأجنبي. ويمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي مع بلدان نامية أخرى إلى تخفيف هذا القيد. وبصورة عامة، ثبت أن تهيئة مناخ استثماري إيجابي مناسب للمستثمرين تمثل السياسة الأفضل لمعظم البلدان، الكبير منها والصغير، والمتقدم منها والنامي.

٦٠ - ومع ذلك، فإن تحسين الأُطُر التنظيمية وتهيئة بيئة محلية أكثر جاذبية في عدد كبير من البلدان لم يؤديا في حد ذاتهما إلى الزيادة المتوقعة في التدفقات الداخلة. ولذلك، يوصي أيضا توافق آراء مونتيري باتخاذ تدابير أكثر استباقية، من بينها إقامة شراكات على الصعيد الخاص فضلا عن الصعيدين الرسمي والمتعدد الأطراف.

٦١ - وفي هذا الصدد، بدأت بعض البلدان التي يصدر عنها الاستثمار المباشر الأجنبي في زيادة التشديد في تدابير سياساتها العامة على التأثير الإنمائي المترتب على ذلك النوع من الاستثمار، مثلاً باستهداف الاستثمار في أقل البلدان نموا أو في المشاريع التي تقام في الأماكن

والقطاعات التي ستتحقق فيها أكبر المنافع الإنمائية. ومثال ذلك اتفاق كوتونو المبرم بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ المنتسبة، وهو الاتفاق الذي وضع موضع التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويشتمل ذلك الاتفاق، الذي جاء ليخلف اتفاقية لومي الرابعة، على أحكام تفصيلية تتصل بتعزيز الاستثمار وتمويل الاستثمار ودعمه، وضمانات الاستثمار. وهو يمثل أشمل ما أُبرم حتى الآن على الصعيد الدولي من تدابير البلدان الأم. ولذلك، سيكون من المهم مراقبة تنفيذه وتقييم ذلك التنفيذ.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أبرم عدد كبير من البلدان معاهدات استثمار ثنائية ومعاهدات لمنع الازدواج الضريبي، وهذان نوعان من الصكوك أشار توافق آراء مونتيري إلى ما قد يكون لهما من أهمية. وتستهدف معاهدات الاستثمار الثنائية توفير الأمن للاستثمار الأجنبي بفضل أحكام تقضي بالتعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية، وبتسوية المنازعات، وتوفير ضمانات بشأن تحويل الأموال. أما معاهدات منع الازدواج الضريبي، فإنها تُستخدَم لتوزيع الدخل الخاضع للضريبة بين البلدان المضيفة وبلدان المصدر وتقلل من حدوث الازدواج الضريبي. وبنهاية سنة ٢٠٠٢، كان هناك ٢ ٠٩٩ معاهدة أو اتفاقاً بشأن الاستثمار الثنائي و ٢ ١٨٥ معاهدة لمنع الازدواج الضريبي، وكانت البلدان النامية أو المارة بمرحلة انتقالية طرفا في معظم هذه الصكوك.

٦٣ - كما يواصل عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف مساعدة البلدان النامية وبلدان الاقتصاد المار بمرحلة انتقاليه على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه. ويشير توافق آراء مونتيري إلى أهمية منح ضمانات ضد المخاطرة لدعم الاستثمار الأجنبي في العالم النامي، وهي ضمانات من قبيل ما تمنحه الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، وذلك فضلا عن الحاجة إلى تعزيز برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات، المتعلقة بأمور تشمل أُطُر العمل التنظيمية لبرامج الاستثمار، ومؤسسات تعزيز الاستثمار الفعال واستراتيجيات تعزيز القطاعات. كما يشير توافق آراء مونتيري إلى جدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير الاستثمار، وهي شراكات من قبيل شراكة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع الغرفة الدولية للتجارة المتمثلة في المجلس الاستشاري للاستثمار، الذي يتيح إطار عمل غير رسمي مرن يمكن أن يتحاور في إطاره كبار المديرين التنفيذيين للأعمال التجارية وكبار المسؤولين الحكوميين المنوطة بهم أمور الاستثمار، بشأن المسائل المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بعض البلدان على تنظيم مجالس استشارية للاستثمار على الصعيد الوطني.

٦٤ - ووجدت بعض البلدان التي نجحت في زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إليها أن المنافع الإنمائية لم تتحقق حسبما كان متوقعا. فعندما تنشئ الشركات المتعددة الجنسيات استثمارات مُنتِجَة تمثل جزء من شبكة إمداد ذات تنوع جغرافي قد تبقي هذه الشركات على أنشطة البحث والاستحداث في البلد الأم الذي ينتمي إليه المستثمر بينما تتم مراحل الإنتاج المختلفة في وحدات متعددة قائمة في بلدان أخرى. إذ أن الاستثمارات الخارجية، التي يجتذبها توافر الأيدي العاملة المنخفضة الأجر لتصدير سلع مجمعة محليا ومصنوعة من منتجات مستوردة شبه جاهزة، تؤدي في غالب الأحيان إلى تدني القيمة المضافة المحلية أو ضآلة نقل التكنولوجيا أو نشؤ مجرد زيادة قليلة في إنتاجية الأيدي العاملة. ولذلك، ينبغي للسياسات الوطنية أن تكفل للاستثمار المباشر الأجنبي حوافز تحقق الحد الأقصى من نقل التكنولوجيا ومن القيمة المضافة المحلية.

٦٥ - وفي هذا السياق، يشير توافق آراء مونتيري إلى الجدوى المحتملة لإنشاء آليات تشاور بين المنظمات المالية الدولية أو الإقليمية والحكومات، وأيضا مع القطاع الخاص في كل من بلدان المصدر والبلدان المتلقية. والآليات التي من هذا القبيل يمكن أن تقلل حالات البلبلة بشأن سياسات هذه الجهات الفاعلة وأولوياتها وأن تُحَسّن البيئة الاقتصادية للاستثمار. ويشير إنشاء هيئات تعزيز الاستثمار في بلدان عديدة والدور الرئيسي الممنوح لها لتحسين الاتصالات مع القطاع الخاص إلى زيادة الاعتراف بأهمية آليات التشاور الفعالة.

٦٦ - ينبغي للبلدان النامية وبلدان الاقتصاد المارة بمرحلة انتقالية ولشركائها الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يوالوا العمل على تكامل جهودهم الرامية إلى تحسين أطُر العمل المنظمة للاستثمار مع السياسات الوطنية الهادفة إلى ضمان نمو اقتصادي أقوى، ومعالجة حالات ضعف السوق والضعف المؤسسي، وزيادة القدرات المحلية. وينبغي لأطراف الاتفاقات الثنائية والإقليمية المتعلقة بالاستثمار وبمنع الازدواج الضريبي أن تولي مزيدا من الاهتمام لأبعادها الإنمائية. ويلزم مزيد من التحليل لتحديد التدابير الاستباقية الإضافية الواجب اتخاذها في بلدان المصدر والبلدان المتلقية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي التي من شأنها تعزيز نقل التكنولوجيا والآثار غير المباشرة في الصناعة المحلية وزيادة القيمة المضافة المحلية التي تولدها الصادرات.

٦٧ - ويحث اتفاق مونتيري قطاع الأعمال على عدم الاكتفاء بمراعاة الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على مشاريعه التجارية بل على مراعاة آثارها الإنمائية أيضا. وقد مثل هذا الموضوع شطراً هاما من مداولات المنتدى الدولي للأعمال، المعقود في مونتيري بالاقتران بالمؤتمر تحت رعاية لجنة تنسيقية مؤلفة من المحاورين الممثلين لدوائر الأعمال المرتبطين بعملية

التمويل للتنمية. وضمت اللجنة في صفوفها غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال للأمم المتحدة والمحفل الاقتصادي العالمي. وتجري الآن متابعة عدة مبادرات استُهِلَّت في ذلك المحفل، كما يجري إبلاغ الوفود في نيويورك دوريا بنتائج تقدم تلك المبادرات.

٦٨ - وقد قدَّم المشتركون في مؤتمر مونتيري من ممثلي دوائر الأعمال والحكومات المشتركة فيه عددا من المقترحات لتعزيز تمويل الاستثمار في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية؛ وهذه المقترحات تجري متابعتها حاليا بدعم وتشجيع من قِبَل الحكومات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف. وينبغي أن تخدم الاستثمارات التنمية المستدامة لهذه البلدان، بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والتعليم والخدمات الصحية للسكان، لا سيما الفقراء. وينبغي لقادة الأعمال والحكومات أن يواصلوا مناقشة كيفية التعرف بشكل أفضل على فرص الاستثمار المباشر الأجنبي الذي من هذا القبيل وكيفية تأمين التمويل وتنفيذ المشاريع المناسبة. كذلك، ينبغي لهم أن يناقشوا الطريقة التي يمكن بفضلها أن يساهم مجتمع الأعمال الدولي في زيادة تدفقات الاستثمار إلى البلدان التي تحتاج إليها أكثر من غيرها من البلدان، لاسيما في أفريقيا.

٦٩ - وعلى سبيل المثال، فقد اقتُرِحَت مبادرة لإنشاء سلسلة من الصناديق الإقليمية المصممة خصيصا بوصفها صناديق لرأس المال المخاطِر. وعلى نفس المنوال، يجري الآن إنشاء فريق خبراء دراسي معني بتنمية تمويل البنى الأساسية في البلدان النامية (يرجع أصله إلى اقتراح قُدِّم خلال مؤتمر مونتيري) وسيشترك فيه ممثلون من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي على السواء، والهدف من ذلك معالجة ما ارتبط بالاستثمار الدولي الخاص في البنى الأساسية من مخاطر فاقت المتوقع، وجرى تحديدها في التسعينات من القرن العشرين. وستُستخدَم تكنولوجيا الإنترنت لتيسير المناقشات الدورية بين خبراء هذا الفريق. والواقع أن نفس التكنولوجيا يمكن أيضا استخدامها لزيادة فعالية مشاورات أخرى، مثل المشاورات بين الحكومات والمستثمرين، في شتى أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، يجري التوسع الآن في المركز العالمي لتبادل المعلومات، الذي اقترحه هو الآخر ممثلو رجال الأعمال المشتركون في مؤتمر مونتيري، وذلك لكي يشمل شبكات ونفاذ محدود تربط بين الحكومات والمستثمرين على الإنترنت من أجل تيسير مثل هذا الاتصال.

٧٠ - وبصورة أعم، تشترك الأمانة العامة حاليا مع بعض تجمعات الأعمال الكبرى في صوغ فكرة تستهدف إنشاء عدد من الأفرقة الدراسية المنظمة الجامعة بين العديد من أصحاب المصلحة، وهي أفرقة تشمل ممثلين من قطاع الأعمال والحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لكي تركز على عدد مختار من المواضيع المناسبة في سلسلة حلقات عمل سوف تُعقّد على مدى فترة تتراوح بين سنة وسنتين وتقدِّم استنتاجاتها إلى عملية المتابعة الحكومية الدولية المتعلقة بتمويل التنمية وغيرها من الكيانات المهتمة بالأمر.

ويتوقع تقديم تقرير عن هذه الفكرة وغيرها من الأفكار والمبادرات إلى الحكومات في جلسات الاستماع المقرر عقدها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ مع ممثلي قطاع الأعمال.

٧١ - ينبغي للجهات المانحة العامة والخاصة وللمنظمات الدولية أن تفكر في اعتماد مقترحات إضافية لاستكشاف آليات مبتكرة تستهدف حشد المعلومات والموارد للاستثمار الأجنبي. وبالمثل، ينبغي أيضا استكشاف مقترحات لتقديم موارد خارجية لدعم الائتمان وتمويل أسهم رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يؤدي مكتب تمويل التنمية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المؤسسات الكبرى صاحبة المصلحة، دور حلقة الوصل التي تتلقى مثل هذه المقترحات وتعممها. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز مكتب تمويل التنمية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومع اللجنة الجديدة التابعة للبرنامج الإنمائي المسماة اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، المشاورات مع مؤسسات القطاع الخاص ودوائر الأعمال لأجل النظر في وسائل خلاقة لتضمين الشواغل الاجتماعية الهامة في برامج التعاون والاستثمار ذات الصلة.

٧٢ - ويشدد توافق آراء مونتيري على أهمية تعزيز التدابير في البلدان الأم والبلدان المضيفة لتحسين الشفافية والمعلومات بشأن التدفقات المالية. وفي هذا الصدد، أخذ صندوق النقد الدولي يعزز قدرته على رصد التطورات الجارية في الأسواق المالية الدولية وعلى تحليلها، بوسائل تشمل البدء في إنتاج تقرير فصلي معنون ''تقرير الاستقرار المالي العالمي''، وذلك لتوفير تقييم للأسواق المالية العالمية على فترات أكثر تقاربا ولتناول تمويل الأسواق الناشئة في سياق عالمي.

٧٣ - وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوات معتَبَرة رغم ما تبذله الحكومات والمنظمات الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلا عن الأونكتاد واللجان الإقليمية، من جهود ضخمة لتحسين الإحصائيات المالية الدولية. وعلى سبيل المثال، فإنه عند تجميع ميزان مدفوعات الحساب الجاري لكافة بلدان العالم ينبغي أن يكون الفائض العالمي مكافئا للعجز العالمي. إلا أن الأرقام بيَّنت وجود عجز عالمي يربو حجمه على ١٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في كل سنة منذ سنة ٢٠٠٠. والمعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية القصيرة الأجل والدخول المتحصلة من مثل هذه التدفقات هي الأقل موثوقية بين المعلومات، ولذلك ينبغي تعزيز القيد لأن تقلب التدفقات القصيرة الأجل يمثل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار المالي الدولي. ومن شأن حدوث تحسينات في هذا المجال أن يزيد أيضا من موثوقية المعلومات المتعلقة بأرصدة الأصول الخارجية ومستويات المديونية.

٧٤ - وفي هذا الصدد، فإن الاستعراض المقرر إجراؤه في صيف ٢٠٠٣ للنشاطين الموجودين فعلا من أنشطة صندوق النقد الدولي(مبادرة معايير البيانات، وبرنامج تقييم المراكز المالية الخارجية) يتيح الفرصة للتوصية بتحسينات، تشمل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على جمع المعلومات عن التدفقات المالية وعلى رصد تلك المعلومات، وتعزيز رصد المؤسسات العالية الاستدانة في بلدان المصدر، وتحسين الإفصاح والمعلومات عن أسواق المشتقات المحلية والدولية.

٧٥ - وينبغي أن تكون كافة المعلومات الإحصائية ومعلومات السياسة العامة ذات الصلة متاحة، دون مشقة، لصناع السياسات والمستثمرين والجمهور العام. وبينما خطت الحكومات والمنظمات المالية الدولية الرئيسية خطوات كبرى في مجال إتاحة المعلومات الإضافية للجمهور المستثمر يلزم أن نضمن دِقَّة المعلومات ومصداقيتها في نظر المشتركين في السوق. وهناك مبادرات خاصة مختلفة تستهدف تكميل جهود مقدمي المعلومات الرسميين، من بينها موقع الإنترنت المسمى المركز العالمي لتبادل المعلومات، السالف ذكره في الفقرة ٦٩ أعلاه.

٧٦ - **تُعدّ المعلومات المالية الموثوقة عاملا حاسماً لصنع القرار بشكل فعَّال في القطاعين الخاص والعام، إلا أن هناك نقصا في الإمداد بهذه المعلومات. وينبغي للمنظمات المالية الدولية أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية، حسب الاقتضاء، بتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين جمع البيانات المالية الدولية وتعميمها. ويلزم على الصعيدين الوطني والدولي مزيد من الإنفاق والمساعدة التقنية بشأن الأنشطة الإحصائية. كما ينبغي تقديم التشجيع والدعم لمبادرات تعميم المعلومات الإضافية.**

٧٧ - ويرحب توافق آراء مونتيري بالجهود الرامية إلى تشجيع الشركات على التصرف تصرف المواطن الصالح. ومن بين هذه الجهود مبادرة ''الاتفاق العالمي'' التي تستهدف الإسهام في جعل الاقتصاد العالمي أكثر استدامة واشتمالا بإدراج المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وللعمل والبيئة في سلوكيات الشركات، لا سيما بإنشاء شبكات على الصعيد القطري تراعي الظروف والاحتياجات المحلية. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، دُشِّن ''الاتفاق'' في أكثر من ٥٠ بلدا، يقع معظمها في العالم النامي، لينشئ بذلك الهياكل الوطنية التي تجمع شمل مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية الفاعلة من أجل معالجة الاحتياجات المحلية. وقد تضاعفت في السنوات الأخيرة جهود أخرى لتحديد مسؤوليات الشركات عبر الوطنية. وقام بإعداد المبادرات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية نفسها. وعلى وجه العموم، فإن مختلف المعايير التي تحدد معنى المواطَنَة الصالحة للشركات يجري إدراجها في صكوك طوعية أو مدونات مختلفة الأنواع.

رابعا – التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٧٨ – نتيجة لتدابير من قبيل تحرير السياسة التجارية على الصعيد العالمي وتطبيق سياسات مناسبة للتكيُّف الهيكلي، نمت التجارة العالمية على مدى العقد الماضي بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج العالمي. وأخذت البلدان النامية تشارك بنشاط في هذه العملية وتجاوزت حصتها من الصادرات العالمية ٣٠ في المائة في سنة ٢٠٠١. إلا أن عددا كبيرا من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، ظل مهمشا في النظام التجاري. إذ لا تزال صادرات بلدان نامية عديدة متركزة في منتجات ذات قيمة مضافة محلية متدنية ومحتوى تكنولوجي متدن. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الحواجز التي تقيمها البلدان المستوردة أمام صادرات تلك البلدان يحد من قدرتها على تحقيق إسهام التجارة الممكن في التنمية. كما يستمر ضعفها إزاء تقلب الحصائل الخارجية بفعل التجارة وبفعل الصدمات المتصلة بالتجارة الخارجية. وهذه حالة يشدد توافق آراء مونتيري على الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة الدولية في تحسينها.

المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية

٧٩ – إن برنامج عمل الدوحة، المعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي وضع التنمية في قلب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يمثل منطلقا رئيسيا للجهود الرامية إلى زيادة قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الاشتراك في النظام التجاري العالمي. ومما يحقق المصلحة المتبادلة للبلدان أن ينجح ذلك البرنامج، المقرر اختتامه بحلول أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولا بد من اغتنام هذه الفرصة بالكامل.

٨٠ – وتكامل المصالح والشواغل فيما بين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تكاملا منطقيا فعالا، في القواعد التنظيمية للنظام التجاري المتعدد الأطراف وفي تشغيل ذلك النظام، هو جزء لا يتجزأ من البرنامج المذكور. إلا أنه لم يتسن الوفاء بمعظم الآجال التحضيرية المحدَّدة للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. فبينما تقدمت المفاوضات المتعلقة بالخدمات إلى مرحلتي العرض والطلب، كان اشتراك البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا،اشتراكا محدودا. كما وُوجهَت في المفاوضات المتعلقة بالخدمات صعوبات حالت دون التوصل إلى توافق آراء بشأن طرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نموا.

٨١ – ويبرز توافق آراء مونتيري الطابع الملحّ لمسألة تعزيز نفاذ صادرات البلدان النامية إلى كافة الأسواق والقدرة على التنبؤ به. وقد وافق الوزراء في إعلان الدوحة على إجراء مفاوضات تستهدف التوصل، بطرائق يتفق عليها فيما بعد، إلى تقليل التعريفات الجمركية،

بما فيها التعريفات القصوى والتعريفات المرتفعة والتعريفات المتصاعدة، فضلا عن الحواجز غير التعريفية، لا سيما فيما يختص بالمنتجات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها، بل وتستهدف التوصل، حسب الاقتضاء، إلى إزالة تلك التعريفات والحواجز. كما ينص توافق الآراء على أن يكون نطاق المنتجات شاملا بلا استثناءات تحكمية، وأن تراعي المفاوضات مراعاة تامة الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا.

٨٢ - ولا تزال الحماية الجمركية تعرقل صادرات البلدان النامية على نحو غير متناسب. إذ أن ٦٠ في المائة من الواردات الخاضعة للتعريفات القصوى في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا منشؤها البلدان النامية. وفي حالة الزراعة، تتراوح التعريفات التي تطبقها البلدان الصناعية على صادرات البلدان النامية بين ٢٥ و ٣٠ في المائة، مقابل متوسط قدره ١٥ في المائة لصادرات البلدان الصناعية الأخرى. وفي البلدان المتقدمة النمو، يزيد حجم الإعانات المقدمة للزراعة والدعم المحلي، اللذان ينزلان الضرر بقدرة البلدان النامية على المنافسة، على ٣٠٠ بليون دولار. وتفيد التقديرات أن إلغاء القيود المفروضة على الاتجار بالمنتجات الزراعية وحده سوف يؤدي إلى زيادة دخل البلدان النامية بمبلغ يصل إلى ٤٠٠ بليون دولار بحلول سنة ٢٠١٥.

٨٣ - يضاف إلى ذلك أن ٢٠ في المائة فقط من المنتجات المدرجة في قواعد عمل منظمة التجارة العالمية في المراحل الثلاث الأولى (١٩٩٥-٢٠٠١) للاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس قد أُخضعت لنظام الحصص، بحيث تُرك إلغاء نظام الحصص المفروض على الـ ٨٠ في المائة الباقية من التجارة حتى نهاية ٢٠٠٤. كما يمكن أن تتفاقم الصعوبات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق بفعل إساءة استعمال تدابير مكافحة الإغراق، والمعايير الفنية، وتدابير الحجر الصحي والحجر الزراعي، وقواعد المنشأ، والإعانات. ولا تزال قواعد المنشأ مفرطة في تعقدها وتنوعها، بينما تنطوي مخططات المعاملة التفضيلية على كثرة شديدة من الشروط والاعتبارات الفنية التي لا تشجع مُصدِّري البلدان النامية على الاستفادة منها.

٨٤ - ولا يزال إسهام الخدمات في جلب حصائل التصدير للبلدان النامية مقصورا في معظم الحالات على توفير الخدمات التي تتطلب مهارات متدنية وعمالة كثيفة. وينبغي للمفاوضات التي تجري في إطار الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات أن تتناول العوائق الحائلة دون تنقل الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود لتوفير الخدمات. وهناك مجالات إضافية يمكن أن تُشجِع فيها السياسة العامة على التوسع في صادرات البلدان النامية من الخدمات، بما في ذلك التنفيذ الفعَّال للمادة الرابعة من ذلك الاتفاق العام، ولا سيما بضمان إمكانيات توصل البلدان النامية إلى التكنولوجيا ووصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات،

وتحرير إمكانيات النفاذ إلى الأسواق في قطاعات وطرائق التزويد بالخدمات. كما يمكن أن يؤدي التحرير المرتبط بالاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات إلى توفير ضمانات تكفل إمكان حصول الفقراء حصولا تاما على الخدمات الضرورية، بينما تسمح الفقرة ٢ من المادة التاسعة من الاتفاق السالف الذكر بمرونة تتيح للبلدان النامية تحرير قطاعات أقل وتفرض شروطا على نفاذ موردِّي الخدمات الأجانب إلى الأسواق.

٨٥ - وفي مجال الزراعة، لا يزال القلق سائدا على نطاق واسع بشأن حجم نفقات الميزانية المخصصة لحماية الزراعة في البلدان المتقدمة النمو. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اعتمد الاتحاد الأوروبي تغييرات في السياسة الزراعية المشتركة، تستهدف أساسا قطع الصلة بين الإعانة والإنتاج. والواقع أنه تلزم تخفيضات مستهدفة ذات توقيتات محددة، لتحقيق الإلغاء التدريجي لكافة أشكال الإعانة للصادرات. وقد شدد كثيرون على الحاجة إلى تغيير القواعد المنظِّمَة للإعانة ضمانا لتقديم المساعدات إلى مزارعي البلدان المتقدمة النمو بطريقة تكفل بلوغ الهدف، والشفافية، والكفاءة، وعدم تشويه التجارة. إلا أنه ينبغي الاهتمام أيضا بإمكانية تسبب الإعانات المحلية غير المشوَّهَة للتجارة (الصندوق الأخضر)، التي يفترض أنها مستقلة عن الأسعار والإنتاج، في تشوهات بالأسواق الدولية تعرقل صادرات البلدان النامية.

٨٦ - **من الضروري الاستمرار في إيلاء أولوية عليا، عند تنفيذ برنامج عمل الدوحة، لزيادة نفاذ صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات إلى الأسواق. ويعتبر استكمال تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس تنفيذا تاما وفي الوقت المناسب أمرا حاسما، وهذا الاستكمال سيعطي إشارة دولية هامة. كما أن النفاذ إلى الأسواق على نحو أكثر معقولية مطلوب في قطاعات وطرائق توريد البلدان النامية للخدمات، بما في ذلك التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين. والإعانة والدعم الزراعيان المعرقلان للورادات القادرة على التنافس الآتية من البلدان النامية هما أمران غير متسقين مع روح مؤتمر مونتيري ومن الواجب تقليلهما، بما في ذلك الإعانة والدعم غير الخاضعين حاليا لالتزامات منظمة التجارة العالمية؛ كما ينبغي إلغاء إعانات التصدير. ولا بد أن تمارِس كافة البلدان أقصى درجات ضبط النفس عند تطبيق أشكال العلاج والمعايير والقواعد في مجال التجارة لكي لا تتحول هذه الأشكال والمعايير والقواعد إلى حواجز تجارية.**

٨٧ - إن زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق وزيادة تفعيل تلك الإمكانية لن تعززا تمويل التنمية إلا إذا توافرت للبلدان قدرات توريد صادرات تسمح لها بالتنافس الفعَّال في الأسواق الأجنبية. كما ينبغي للمناقشات التي تتناول البعد الإنمائي للتجارة أن تبحث مسألة تهيئة مجال السياسة العامة اللازم لدعم التدابير الرامية إلى تهيئة المزيد من التنافسية بدعم ما يكفي من

صلات إنتاجية وتكنولوجية بين أنشطة التصدير والاقتصاد المحلي. ولا ينبغي أن يقتصر الهدف على النفاذ إلى الأسواق الدولية الموجودة بل ينبغي أن يشمل أيضا القدرة على استحداث أسواق تصدير جديدة بإنشاء وتنفيذ تكنولوجيا جديدة للعمليات والمنتجات. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد النظر في الأعباء التي يفرضها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على البلدان النامية التي تحاول استيراد التكنولوجيا لتحسين قدراتها التصديرية. ولا يقل أهمية عن ذلك إحراز تقدم في تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المتعلقة بذلك الاتفاق، التي تستهدف تيسير تزويد البلدان النامية بأدوية تستطيع تحمل أسعارها.

٨٨ - **ينبغي أن يشمل النظر في البعد الإنمائي للسياسات التجارية الطريقة التي بفضلها يمكن استعمال الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتقليل تكاليف استيراد التكنولوجيا من أجل تحسين إنتاجية هياكل الإنتاج المحلية والمعروض من صادرات البلدان النامية وتنافسية تلك الصادرات. كما ينبغي لهذا النظر أن يشمل الطريقة التي بفضلها يمكن أن يعزز الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة قطاعات الإنتاج والتصدير المحلية المتسمة بالفعالية التكنولوجية.**

٨٩ - وقد أُدمِج في توافق آراء مونتيري القرار المتخذ في إعلان الدوحة القاضي باستعراض أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في اتفاقات التجارة بهدف تعزيزها وجعلها أكثر دِقَّة وفعالية واتساما بالطابع العملي. وقد قدمت البلدان النامية في المقاوضات ٨٨ اقتراحا بشأن مختلف جوانب المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ إلا أن العديد من الآجال التحضيرية المحدَّدة لاستكمال العمل في هذا المجال قد فات دون التقيد به.

٩٠ - **يلزم صوغ مجموعة معاملات خاصة وتفضيلية إنمائية الوجهة وعريضة القاعدة لصالح البلدان النامية في مجال السياسة التجارية، وذلك مع مراعاة الاعتبارات الآتية: التطبيق العام لسياسة الدولة الأولى بالرعاية وسياسة عدم التمييز المقترنتين بما هو أقل من المعاملة بالمثل تماما في المفاوضات؛ وتقييم قواعد العمل بطريقة تتكافأ مع الاحتياجات والقدرات التجارية والمالية والإنمائية للبلدان النامية؛ وإبداء المرونة الكافية بصدد المسائل المتصلة بما يجري داخل الحدود والاتفاقات المتعلقة بالتجارة؛ وتحقيق المزيد من الاستقرار والضمان وقابلية التنبؤ للمعاملات الخاصة والتفضيلية؛ والنفاذ إلى الأسواق على أساس تفضيلي؛ وقيام البلدان المتقدمة النمو بدراسة خاصة قبل تطبيق تدابير دفاعية تجارية ضد البلدان النامية؛ والمراعاة التامة للأبعاد الإنمائية التي تنطوي عليها المسائل الجديدة**

والناشئة؛ وتوفير موارد كافية للبلدان النامية لتمويل ما ينشأ عن اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف من تكاليف تنفيذ وإجراءات تكيُّف لاحقة.

دعم أقل البلدان نموا بواسطة السياسات العامة

٩١ - رغم أن إسهام أقل البلدان نموا في التجارة العالمية لا يزال هامشيا، اتخذت عدة بلدان متقدمة النمو في الآونة الأخيرة إجراءات سياسة عامة لتحسين درجة شمول المنتجات، وعمق الأفضليات، وقواعد المنشأ في مخططاتها الذاتية المتعلقة بالمعاملة التجارية التفضيلية لأقل البلدان نموا، متجهة بذلك صوب النفاذ إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص مفروضة. وشملت هذه الإجراءات مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة مبادرة ''كل شيء ما عدا الأسلحة''، والقانون التشريعي الصادر في الولايات المتحدة باسم قانون النمو والفرص في أفريقيا، وتحسين كندا واليابان لمخططي نظام الأفضليات المعمم. إلا أن قواعد المنشأ الصارمة والإجراءات الوثائقية المعقدة وغيرها من الممارسات تقلل من مدى إمكان استفادة أقل البلدان نموا من هذه المخططات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عدة بلدان نامية أفضليات تجارية إلى أقل البلدان نموا، لا سيما في سياق ترتيباتها التجارية الإقليمية.

٩٢ - ورغم أن ٢٩ بلدا من أقل البلدان نموا التي كانت أطرافا متعاقدة في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة صارت من الناحية الواقعية أعضاءً في منظمة التجارة العالمية، تعيَّن على بلدان أخرى من نفس الفئة أن تتفاوض لكي تنضم إلى تلك المنظمة. وهناك في الوقت الحالي عشرة بلدان من أقل البلدان نموا تتفاوض لذلك، بينما هناك بضعة بلدان أخرى دخلت مرحلة متقدمة. إلا أن عملية الانضمام شاقة، و لم يكن بوسع أقل البلدان نموا في عدة حالات تلبية الطلبات المتعلقة بالتزامات تحرير التجارة وتغييرات السياسة العامة المطلوبة منها مقابل الانضمام. ولذلك، اعتمد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إجراءات تيسِّر انضمام أقل البلدان نموا، وقدَّم لأعضاء المنظمة مبادئ توجيهية تلزم مراعاتها عند طلب التزامات متعلقة بتحرير التجارة من البلدان الأقل نموا طالبة العضوية.

٩٣ - ويجري توفير مساعدات تقنية وبرامج بناء قدرات متعلقة بالتجارة في إطار برامج شتى ثنائية ومتعددة الأطراف، كما يجري تعزيز بعض هذه البرامج، التي من قبيل إطار العمل المتكامل والبرنامج المتكامل المشتَرَك للمساعدة التقنية. ويهدف إطار العمل المتكامل المجدد - الذي ينفذه الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إلى إدراج التجارة ضمن الخطط الإنمائية الوطنية أو استراتيجيات الحد من الفقر لدى أقل البلدان نموا وإلى المساعدة على تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة تقديما منسقا

على سبيل الاستجابة للاحتياجات التي تحددها أقل البلدان نموا، ومن ضمنها بناء قدرات العرض. ويهدف البرنامج المتكامل المشتَرَك للمساعدات التقنية، الذي يشترك في تنفيذه مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية والسياسية العامة والتصديرية في البلدان الأفريقية وهي تندمج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن شأن مذكرة التفاهم بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وهي المذكرة التي وَضعت صيغتها النهائية مؤخرا، أن تزيد من تيسير التعاون في هذه المجالات.

٩٤ - يلزم تعزيز مخططات نفاذ أقل البلدان نموا إلى الأسواق على أساس تفضيلي، كما يلزم جعل هذه المخططات أكثر قابلية للتنبؤ. وينبغي أن تحسِّن البلدان المتقدمة النمو أفضلياتها التجارية من حيث شمول المنتجات وعمق التفضيل وأن تخفف التدابير التي تحد من القدرة على تطبيق الأفضليات التجارية. وينبغي أن تواصل البلدان النامية التي قدمت لأقل البلدان نموا أفضليات تجارية تحسين تلك الأفضليات. ويلزم التطبيق التام للسياسة الرامية إلى تيسير انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية عن طريق مبادئ توجيهية لإكساب الإجراءات التي اعتمدها المجلس العام لتلك المنظمة طابع البساطة والسلاسة. كما ينبغي أن تزيد برامج المساعدة التقنية المتعددة الأطراف من دعمها ومساعدتها لأقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان النامية الأخرى والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تكون في مرحلة الانضمام.

مسائل أخرى متعلقة بالسياسة التجارية

٩٥ - يبرز توافق آراء مونتيري الحاجة إلى التخفيف من حدة العواقب المترتبة على انخفاض الإيرادات الآتية من تصدير السلع الأساسية وعلى تقلب تلك الإيرادات. ورغم التقدم المحرز في تنويع صادرات العديد من البلدان النامية على مدى العقود الماضية، يعتمد ٣٨ بلدا ناميا على سلعة أساسية وحيدة لتحقيق أكثر من ٥٠ في المائة من الدخل الآتي من التصدير، بينما يعتمد ٤٨ بلدا على سلعتين أساسيتين فقط لتحقيق تلك النسبة. وفي السنوات الأخيرة، لم تتضاءل التقلبات السعرية، بل حدث هبوط معتبر في المستويات السعرية لبعض السلع الأساسية الهامة. فعلى سبيل المثال، يحصل منتجو البن حاليا على ما يقارب ثلث السعر الذي كان سائدا في منتصف تسعينات القرن العشرين. وفي بعض الحالات، نتج تقلب الأسعار عن المشورة البالغة التفاؤل التي قُدِّمَت إلى المنتجين بشأن إمكانات نمو الأسواق، أو استجابة المنتجين لتقلب الأسعار بأسلوب مساير للاتجاهات الدورية، أو التصدعات الحادثة بفعل الصراعات المحلية. وتمثل إدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية مهمة جسيمة من مهام

الحكومات والمؤسسات، وهي تنطوي على أمور عدة تشمل إيلاء اهتمام أشد لضبط العرض.

٩٦ - لأن تجارة السلع الأساسية لا تزال تمثل مصدرا شديد الأهمية لتوفير الموارد الإنمائية، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى ما يلي: (أ) التخفيف من حدة آثار العجز المؤقت في الحصائل، بوسائل تشمل تسهيلات صندوق النقد الدولي، وباستخدام أدوات ذات أساس سوقي من قبيل تطوير أسواق العمليات الآجلة في البلدان المنتِجَة؛ (ب) تدابير لموازنة العرض بالنسبة لإمكان توسع السوق أمام السلع الأساسية الرئيسية؛ (ج) برامج تنويع الإنتاج وتيسير التجارة. كما ينبغي أن تنظر الحكومات في إجراء حوار مع المؤسسات بشأن تدابير ترمي إلى دعم قوى السوق التي تحسن الاحتمالات المتعلقة بإيرادات تصدير السلع الأساسية وتنويع صادرات البلدان النامية.

٩٧ - ويجري الآن أكثر من نصف التبادل التجاري العالمي في إطار ترتيبات تجارية إقليمية قائمة أو مزمعة ناتجة عن تسارع تشكيل ذلك النوع من الترتيبات وتوسيع وتعميق ما هو قائم من مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كانت منظمة التجارة العالمية قد أُخطِرَت بوجود أكثر من ٢٥٠ اتفاقا من هذا النوع، من بينها ١٣٠ اتفاقا أُبرِمَت منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ونتجت هذه الظاهرة عن كون ١٤٦ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية أطرافا فيما لا يقل عن ترتيب واحد من ترتيبات التجارة الإقليمية. ويهدف برنامج عمل الدوحة فيما يختص بالقواعد المتعلقة بالترتيبات التجارية الإقليمية إلى جملة أمور تشمل فيما تشمل توضيح وتحسين إجراءات الفحص القائمة في ذلك النوع من الترتيبات لكي يتسنى القيام على نحو أفعل باختبار مدى تماشيها مع قواعد منظمة التجارة العالمية مما يؤدي إلى التقليل إلى أدنى حدٍ ممكن من المخاطر المقترنة بالترتيبات التمييزية وإلى منع نمو مثل هذه الترتيبات.

٩٨ - وللكثير من اتفاقات التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين ودون الإقليميين وبعض الترتيبات الأقاليمية أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية جمَّة ونهوج جمَّة متعددة القطاعات، من بينها تكوين مجال تجاري واستثماري موحَّد. وقد عجَّل الكثير من الترتيبات التجارية فيما بين بلدان الجنوب بتحرير الاتجار بالسلع وأدّى إلى بدء العمل بشأن تحرير الاتجار بالخدمات. وقد بلغت بضع ترتيبات من هذا النوع مركز الاتحاد الجمركي الكامل، حيث اعتمدت تعريفات خارجية مشتركة. ويمكن أن يمثل التكامل الإقليمي الناجح للعديد من البلدان منطلقا للتكامل التدريجي الفعَّال مع الاقتصاد العالمي. كما تمثل الترتيبات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية عنصرا من عناصر البحث عن حلول للمشكلات التي تواجه البلدان

النامية الجزرية وغير الساحلية بتيسير الاتجار مع جاراتها، فضلا عن إزالة الحواجز الحائلة دون المرور العابر. لذلك، فإن من المهم للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية أن تواصل استكشاف مزايا تعميق مخططات التكامل التجاري وأعبائه.

٩٩ - وستمثل الدورة السنوية الأربعون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر)، المقرر عقدها في البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فرصة هامة لتقييم الجهود الرامية إلى متابعة توافق آراء مونتيري في مجال السياسة العامة للتجارة الدولية ومجال التنمية. ونظرا لأن هذه الدورة ستأتي قبل اختتام عملية الدوحة بستة أشهر فإنها ستكون بمثابة محفل شديد الأهمية يتيح تقييم نتائجها المتوقعة، فضلا عن تقييم تدابير السياسة التجارية العامة التي سُنَّت خارج منظمة التجارة العالمية. وستكون تلك الدورة قادرة على تحديد الأنشطة التعاونية اللازمة فيما يختص بالمسائل المتعلقة بالتجارة وآثارها على تمويل التنمية، وقادرة على تحقيق المزيد من التماسك في برامج التعاون ذات الصلة، الثنائية منها والمتعددة الأطراف.

خامساً – زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

١٠٠ –عُقِد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في لحظة حرجة في تاريخ المساعدة الإنمائية الدولية. ففي سنة ٢٠٠٠، اعتمد قادة العالم السياسيون إعلان الألفية عملا على الارتقاء بطموحاتهم الإنمائية. وقد حددوا أهدافاً سُمِّيَت الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعندئذ كانت المساعدة الإنمائية الرسمية قد بلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق كنسبة من دخل البلدان المانحة.

١٠١ –وتوافق آراء مونتيري لا يستهدف مجرد وقف الاتجاه النزولي في المعونة بل يستهدف أيضا تهيئة مناخ جديد متجدد الفعالية ينمو فيه التعاون الدولي لأغراض التنمية. والعناصر الرئيسية في هيكل وأداء البنية الجديدة المرتآة للمعونة تتمثل في فكرة الشراكة وفكرة المساءلة المتبادلة. ومفروض أن تتقاسم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المسؤولية فيما يختص بتفعيل الإصلاحات اللازمة، بحيث تخلق بفضل جهود الطرفين معا دورة حميدة من التقدُّم المتسارع نحو التنمية والأهداف والمرامي الدولية المتفق عليها. ويمكن أن نلاحظ وجود تقدم على ثلاث جبهات رئيسية، وإن كان هذا التقدم ليس متكافئا على كلٍ من الجبهات، الرئيسية الثلاث المتمثلة في تركيز المعونة لزيادة فعاليتها، وزيادة كفاءة المعونة بزيادة الانسجام والتماسك؛ وزيادة حجم المعونة الإجمالي.

تركيز المعونة لزيادة فعاليتها

١٠٢ –وتتناول المناقشات الدولية الجارية بشأن تركيز المعونة ثلاثة موضوعات رئيسية تناولا مسهباً، وهذه الموضوعات هي: (أ) تحديد أولويات المسائل تحديداً أفضل بحيث يجري تركيز المعونة على الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التركيز على مبادرات الدعم المتصلة بذلك التي من قبيل بناء قدرة وطنية لتحسين إدارة الإنفاق العام؛ (ب) زيادة التدقيق في رسم استراتيجيات التنفيذ بحيث تُختار نُهوج السياسة العامة الأنسب لغرض معيَّن في ظل ظروف محدَّدة؛ (ج) تعزيز قدرة الاختيار القطرية بحيث تُركَّز المعونة على الأفقر والأضعف بينما يجري تعزيز الإجراءات التي تضطلع بها البلدان ذات الأداء الأفضل.

١٠٣ –ويراد بإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر أن تكون أداةً هامة لتوجيه المعونة صوب المسائل والأهداف الرئيسية في البلدان المنخفضة الدخل. ورغم أن هناك في الوقت الحالي اعترافاً أشد بأهمية خصوصية البلد وتميزه، يستهدف عدد متزايد من تلك الورقات التركيز على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بينما يتزايد استخدام المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف للورقات نفسها كأداة لصنع القرار. وعلى سبيل المثال، فإنها تؤثر على القرارات المتصلة بمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي، وكذا على تصميم استراتيجيات المساعدة القطرية لدى البنك الدولي،

وإمكانية الحصول على الموارد من المؤسسة الإنمائية الدولية، ومرفق الإقراض المُيسَّر التابع للبنك الدولي، وعمليات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووضع تقييمات الأمم المتحدة القطرية المشتركة، وأُطُر عمل المساعدة الإنمائية.

١٠٤ - وعلاوة على ذلك، تستكشف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كيفية الاستعانة بورقات استراتيجية الحد من الفقر في توجيه البرامج الثنائية للمساعدة الإنمائية. والواقع أن معظم البلدان الصناعية قد أعادت بالفعل تشكيل سياساتها الخاصة بالمعونة الثنائية لكي تتماشى على نحو أفضل مع الشواغل المحدَّدة في وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. ويمكن أن نقول نفس الشيء عن المفوضية الأوروبية. وحسبما يتضح أيضا من مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود في إيفيان ليبان، بفرنسا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، هناك التزام سياسي قوي متنامي يقضي بتثبيت الأهداف الإنمائية للألفية تثبيتا شديدا في موضع القلب من الجهود الإنمائية.

١٠٥ - وغالبا ما تكون التقارير المتعلقة بإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر ووثائق السياسة العامة المتصلة بذلك بمثابة نقاط الالتقاء التي تنصب حولها المبادرات التي تتخذها المصارف والوكالات الإنمائية الإقليمية. وعلى سبيل المثال، أنشأ المصرف الإنمائي الآسيوي مؤخراً، بعد أن اعترَف بأن ثلثي فقراء العالم يعيشون في آسيا وبأن أعدادا كبيرة منهم نساء، صندوق نوع الجنس والتعاون الإنمائي، لكي يساعد على إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية للألفية، التي تتبدى في معظمها أبعاد جنسانية.

١٠٦ - ويعبر تعيين المبادرات والأنشطة التمويلية التي تستهدف مسائل بعينها عن زيادة تحديد أولويات المعونة. وعلى سبيل المثال، فإن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل يساعد على توجيه مخصصات المعونة نحو بعض التحديات الصحية العالمية الأكثر إلحاحاً. وستُخلِّف مبادرة توفير التعليم للجميع نفس الأثر الذي تخلفه صناديق استئمانية مواضيعية أخرى أنشئت منذ زمن قريب. إلا أن ترتيبات الصناديق الاستئمانية تفرض تحديا جديدا، فهي تتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان التمَّاس المناسب بين المبادرات العالمية والمبادرات الإقليمية والجهود البرنامجية القطرية الأساس.

١٠٧ - وحسبما جرى التسليم به في توافق آراء مونتيري، فإن أحد الجوانب الهامة لتحديد المداخل الاستراتيجية للمعونة هو استكشاف فرص الشراكة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، لا سيما المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وزيادة تقبُّل هذه الحقيقة تتضح، على سبيل المثال، من ضخامة عدد الشراكات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية

المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، سنة ٢٠٠٢. إذ جرى تقديم نحو ٥٠٠ اقتراح إلى لجنة التنمية المستدامة، وجرت الموافقة على أكثر من نصف تلك الاقتراحات.

١٠٨ - ومن الممكن أيضا أن يزيد التعاون الإقليمي من فعالية المعونة. وفيما يختص بأهداف معيَّنة، يستصوب أحيانا أن توحِّد البلدان النامية قواها وتتخذ مبادرات مشتركة تستهدف استيعاب الآثار الخارجية الإقليمية أو استغلال وفورات الحجم أو النطاق. وعلى سبيل المثال، فإن توحيد الجهود الذي من هذا القبيل يمكن أن يمثل الاستراتيجية السليمة لتيسير توافر الأدوية لمكافحة الملاريا أو إدارة مشكلات المياه العابرة للحدود. ولذلك، قد يتمثل الاستعمال الأفضل للمعونة أحياناً في مبادرات إقليمية أو عالمية.

١٠٩ - وثمة وسيلتان هامتان لتخصيص المعونة هما: تحديد أولويات واضحة للمعونة واستنباط استراتيجيات لبلوغ تلك الأولويات. ولكن لم تتضح درجة اتباع تدفقات المعونة لأولويات واستراتيجيات السياسة العامة الجديدة، لأن الاستراتيجيات لا تزال، في حالات عديدة، في مرحلة الإعداد. وفضلا عن ذلك، لا تزال هذه العملية مدفوعة إلى حدٍ كبير في بلدان عديدة بإرادة المانحين، وذلك رغم الجهود الرامية إلى تعزيز التبني القطري. ومن الأهمية بمكان أن تستند الشراكة بين المتلقين والمانحين إلى استراتيجية إنمائية وطنية يضعها البلد المتلقي للمعونة.

١١٠ - ينبغي للبلدان المتلقية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية أن تبذل جهودا إضافية لتعزيز تبني برامج المساعدة الإنمائية وضمانه. وينبغي أن تضع البلدان المتلقية استراتيجيتها الإنمائية الوطنية بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وينبغي للمانحين، عندما يُطلَب إليهم، أن يساعدوا على وضع هذه الاستراتيجية. وينبغي للمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين أن يحققوا المواءمة بين برامج معونتهم والاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

١١١ - ويمكن زيادة فعالية المعونة بتوجيه الموارد إلى البلدان التي أبدت التزاما واضحا بإصلاح السياسات العامة والحدّ من الفقر. وقد أخذت المساعدات الإنمائية على نحو مطرد طابع الاستناد إلى الحوافز، إذ أخذت تجتذب الجهود الإنمائية الوطنية بدلا من أن تدفعها. إلا أن المعونة المركَّزة تُبرز أيضا تحدي الإنصاف العالمي، لأن هناك ما يستدعي تماما التعاون الإنمائي الدولي مع عدد من البلدان التي لا تزال تواجه عقبات جدية على طريق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولا ينبغي تجاهل الحالات التي من هذا القبيل. فهي تحتاج، على العكس، إلى الانتباه التام. ومن الأمور الحيوية المضي في تفعيل برامج المساعدة الإنمائية

لبلدان ''المسار السريع''، وكذا البرامج المخصصة للبلدان التي لم تشرع بعد في انتهاج طريق التنمية الأكثر استدامة.

زيادة كفاءة المعونة بزيادة الانسجام والتماسك

١١٢ - حسبما تُبيِّن مختلف التوصيات المتعلقة بطرائق المعونة وإجراءاتها الواردة في توافق آراء مونتيري، هناك توافق آراء متزايد بشأن حزمة التدابير اللازمة لتعزيز الهدف المزدوج المتمثل في زيادة كفاءة المعونة وزيادة استدامتها. وعلى وجه التحديد، ستساهم سلاسة إجراءات صرف المعونة في تقليل تكاليف المعاملات المتصلة بتقديمها. وقد اتُخِذَت لتنسيق إجراءات المعونة خطوة رئيسية تمثلت في ''إعلان روما المتعلق بالانسجام'' المعتمد في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالانسجام (المعقود في روما في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣) وهو المنتدى الذي حضره أكثر من ٢٠ منظمة إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف فضلا عن نحو ٥٠ ممثلا قطرياً. ولذلك نالت الجهود المختلفة دفعة إلى الأمام ، ومن بين هذه الجهود خطة العمل اليابانية المتعلقة بالانسجام وخطة عمل المملكة المتحدة لتعزيز الانسجام. وفضلا عن ذلك، أنشئ فريق العمل المعني بفعالية المعونة وممارسات المانحين، وهو فريق جديد منبثق عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك لتيسير زيادة الانسجام بين ممارسات المانحين والاستراتيجيات القطرية وزيادة درجة التماشي بين تلك الممارسات والاستراتيجيات، وقياس نتائج برامج المعونة ومدى جودتها، والخطوات المقبلة في مجال إلغاء قيود المعونة.

١١٣ - وجرى التسليم أيضا بأن عدم التماسك بين مجموعات السياسة العامة المختلفة التي تنتهجها البلدان المانحة يُعرِّض التنمية وفعالية المعونة للخطر: إذ أن هناك في غالب الأحيان أوجه عدم اتساق بين سياساتها المتعلقة بالمعونة وسياساتها المتعلقة بالتجارة والتمويل الدوليين. وهذا شاغل رئيسي أبرزه توافق آراء مونتيري.

١١٤ - وهناك شرطان أساسيان لتحقيق الانسجام والتماسك، هما كفاية الحوار وتدفق المعلومات فيما بين كافة الشركاء - أي فيما بين البلدان المتلقية للمعونة والجهات المانحة التي يجري الحوار في صفوفها بدرجة أكبر. وقد أعلن عدد من الوكالات والبلدان، مدفوعا بتوافق آراء مونتيري ودعوته إلى إحساس جديد بالشراكة وممارسة الشراكة، عن سياسات لزيادة الشفافية والمساءلة. وهناك عدد يتزايد يوما بعد يوم من الوكالات الإنمائية الوطنية والدولية يُدرِج على مواقعه على شبكة الإنترنت معلومات ذات صلة بهذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت بعض البلدان النامية تشرع في زيادة الاشتراك في الحوار الدولي المتعلق بالمعونة، رغم أن ذلك يحدث غالبا بدعوة من البلدان المانحة، مثلما هو الحال في سياق

استعراضات النظراء التي تجري في نطاق لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى هذا، هناك حوار إنمائي متزايد في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية وعلى الصعيد الوزاري، ومثال ذلك، الحوار الجاري في اجتماعات ''المائدة الكبيرة'' التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

زيادة حجم المعونة

١١٥ - كان مؤتمر مونتيري بمثابة حافز جديد للمساعدة الإنمائية. فقد زادت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في سنة ٢٠٠٢ بنحو ٥ في المائة، فبلغت نحو ٥٧ بليون دولار. ولكن المستويات الجارية لتلك المساعدة لا تزال، حسب المُسَلَّم به على نطاق واسع، أقل كثيرا مما يلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. كذلك، يلزم توجيه تدفقات معونة أكبر إلى أقل البلدان نموا - بحيث تزيد لتبلغ الهدف الدولي المحدَّد بـ ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو - وإلى البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية.

١١٦ - وقد اتخِذَت بالفعل خطوات إيجابية على جبهات عديدة. وهناك طائفة كبيرة من المبادرات الموجَّهَة إلى البلدان والمناطق الإقليمية والمجموعات - من قبيل برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للسنوات العشر الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية لصالح أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية - تؤدي دورا هاما في تشجيع الزيادات المرغوبة في مخصصات المعونة.

١١٧ - ووفقا لبعض التقديرات، فإن من المرجَّح أن يلزم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ٥٠ بليون دولار سنويا بالإضافة إلى مستوى المعونة الإنمائية الرسمية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتشير التقديرات التقريبية إلى أن تنفيذ التدابير السالفة الذكر التي يراد بها زيادة فعالية المعونة يمكن أن تُفرج لصالح الأغراض الجديدة والإضافية عن سبعة بلايين دولار تقريباً من المعونة المحتجزة حاليا في ممارسات عديمة الكفاءة في مجال المعونة. وينبغي تدبير المبلغ الباقي من تدفقات إضافية.

١١٨ - وعند انعقاد مؤتمر مونتيري أعلن عدد من البلدان عن تحسينات إضافية في مستويات معونته، وشمل ذلك ''التزامات برشلونه'' الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وإنشاء الولايات المتحدة حسابا جديدا أسمته ''حساب التحدي الألفي''. ومنذ انعقاد المؤتمر، سارت بلدان أخرى على نفس المنوال، بل زادت بضعة بلدان من حجم تعهداتها لكي تتجاوز المستوى المعلن في مونتيري.

١١٩ - ويقدِّم الجدول رقم ٣ نظرة عامة على تعهدات المعونة التي قدمتها البلدان المانحة. وهو يبيِّن أن مستويات المعونة يمكن أن ترتفع بما قيمته ١٦ بليون دولار، أي نحو ٣٠ في المائة، بالأسعار الحقيقية بحلول سنة ٢٠٠٦. وقد تحدث أيضا زيادات عندما تنضم دول أعضاء جديدة بالاتحاد الأوروبي إلى صفوف البلدان المانحة. وفضلا عن ذلك، توجد أيضا لدى عدد من البلدان النامية برامج هامة للمعونة. ومثال ذلك البرازيل وتونس وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين والهند، التي هي مجرد نماذج مختارة من بين نحو عشرين بلداً ناميا لديها سجل طيب في مجال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن بعض البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، لا سيما الاتحاد الروسي. ولكن العجز المحتمل في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية يظل كبيرا حتى ولو أدرجنا هذه البلدان في صفوف البلدان المانحة.

الجدول رقم ٣ - حالة التزامات المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في حزيران/يونيه ٢٠٠٣) كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي؛ ونسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في سنة ٢٠٠٢

البلدان التي بلغت ٠,٧٪		نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في ٢٠٠٢[أ]
		(نسبة مئوية)
١- بأطر زمنية لبلوغ ١٪	• لكسمبورغ ستبلغ ١٪ بحلول ٢٠٠٥	٠,٧٨
	• النرويج ستبلغ ١٪ بحلول ٢٠٠٥	٠,٩١
	• السويد ستبلغ ١٪ بحلول ٢٠٠٦	٠,٧٤
٢- دون التزامات أخرى	• الدانمرك	٠,٩٦
	• هولندا	٠,٨٢
البلدان التي لم تبلغ ٠,٧٪		
١- بأطر زمنية لبلوغ ٠,٧٪	• بلجيكا ستبلغ ٠,٧٪ بحلول ٢٠١٠	٠,٤٢
	• فنلندا ستبلغ ٠,٤٪ بحلول ٢٠٠٧ و ٠,٧٪ بحلول ٢٠١٠[ب]	٠,٣٥
	• فرنسا ستبلغ ٠,٥٪ بحلول ٢٠٠٧ و ٠,٧٪ في ٢٠١٢	٠,٣٦
	• أيرلندا ستبلغ ٠,٤٥٪ بحلول ٢٠٠٢ و ٠,٧٪ بحلول ٢٠٠٧	٠,٤١
٢- بأطر زمنية لأهداف مؤقتة فحسب	• المملكة المتحدة ستبلغ ٠,٤٪ بحلول ٢٠٠٥-٢٠٠٦	٠,٣٠
	بقية بلدان الاتحاد الأوربي ستبلغ ٠,٣٣٪ بحلول ٢٠٠٦[ج]	
	• النمسا	٠,٢٣
	• ألمانيا	٠,٢٧
	• اليونان	٠,٢٢
	• إيطاليا	٠,٢٠
	• البرتغال	٠,٢٤
	• أسبانيا	٠,٢٥

		نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في ٢٠٠٢[أ]
	البلدان التي بلغت ٠,٧٪	
		(نسبة مئوية)
	بلدان أخرى:	
	• استراليا ستزيد المعونة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٪ (بالأسعار الحقيقية) بحلول ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٠,٢٥
	• كندا ستزيد ميزانية المعونة الإنمائية الرسمية بنسبة ٨٪ سنويا لتضاعف معونتها الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٠	٠,٢٨
	• سويسرا ستزيد المعونة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٤٪ بحلول ٢٠١٠	٠,٣٢
	• الولايات المتحدة ستزيد المعونة الإنمائية الرسمية إلى ٠,١٥٪ بحلول ٢٠٠٦[د]	٠,١٢
٣- دون أطر زمنية لبلوغ ٠,٧٪ ودون أطر زمنية لأهداف مؤقتة	• نيوزيلندا ستستعرض المستوى المقبل للمساعدة الإنمائية الرسمية	٠,٢٣
	• اليابان (تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية كجزء من تثبيت أوضاع المالية العامة)	٠,٢٣

ملاحظة: ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن مصدر البيانات هو: "ODA Prospects After Monterrey: Update". (DCD/DAC (2003) 8) وثيقة مُعدة للاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(أ) أنظر: "DAC Countries Begin Recovery in Development Aid: 5% Increase in 2002." OECD. (http://www.oecd.org/EN/document/0,,EN-document-57-2-no-12-40658-57,00.html).

(ب) أنظر "Report: The Level and Quality of Finland's Development Cooperation." (http://global.finland.fi/index.php?kieli=3).

(ج) فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه المجلس الأوروبي في برشلونة في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، أنظر "Presidency Conclusions: Barcelona European Council, 15 - 16 March 2002." (http://europa.eu.int/council/off/conclu/).

(د) تستند الزيادة المنتواة التي قررتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى: (أ) اعتماد وتنفيذ حساب التحدي الألفي (بميزانية قدرها ٥ بلايين دولار في سنة ٢٠٠٦)؛ (ب) تنفيذ خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز لأجل مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (بتمويل قدره ١٥ بليون دولار، من بينها ١٠ بلايين دولار تمثل تمويلاً جديداً).

١٢٠ - ولتعبئة موارد مساعدة إنمائية رسمية إضافية في الوقت المناسب، اقترحت المملكة المتحدة إنشاء مرفق لتمويل دولي يحصل من البلدان المانحة على التزامات بدفع أموال من ميزانيات المعونة مستقبلا للمرفق المقترح، الذي يُصدر في مقابل هذه الالتزامات سندات في أسواق رأس المال الدولية. وسوف يتمثل الهدف في التعجيل بزيادة مستويات المعونة لكي تتاح معونة أكبر كثيرا خلال السنوات القليلة المقبلة، عندما سيكون متعينا على البلدان النامية أن توظف استثمارات مُعتبرة في برامجها المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

١٢١ - لكي يتحمل المانحون حصتهم من المسؤولية في الشراكة المتجسدة في توافق آراء مونتيري، ينبغي أن ينفذوا بالكامل وعلى وجه السرعة التزاماتهم الخاصة بزيادة تدفقات المعونة. وينبغي أن ينظروا بجدية في مختلف المقترحات التي من شأنها تحسين تدفق المعونة القريب الأجل والمقترحات التي تكفل إضافة الموارد. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما جرى التركيز بشكل معيَّن على الوصول إلى مستويات معونة معيَّنة بحلول سنة ٢٠٠٦ يلزم أيضاً توافر إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة اللاحقة، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بتدفقها حتى سنة ٢٠١٥ المستهدفة وما بعدها.

الموارد الرسمية الأخرى

١٢٢ - في منتصف تسعينات القرن العشرين، بدأ طرح الأسئلة على نطاق واسع بشأن مستقبل الإقراض الإنمائي المتعدد الأطراف. وعلى نحو متزايد، أخذت البلدان المتوسطة الدخل تدخل بشكل مباشر إلى أسواق رأس المال الدولية بدلا من الاعتماد على قيام البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية بوظيفة الوساطة المالية، التي تقوم بها تلك الكيانات عادة. وبعد الأزمات المالية التي شهدتها السنوات التالية لذلك وإسهام تلك المؤسسات في التمويل الدولي لمواجهة التقلبات الدورية، يمكن أن نقول بثقة إنها لا تزال شديدة الأهمية للتنمية. فبالإضافة إلى الإقراض المباشر الذي تقوم به المصارف المتعددة الأطراف، ينبغي لها أن تؤدي دورا متعاظما في مساعدة البلدان على نيل إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية بوجه عام ونيل التمويل لمشاريع معينة بوجه خاص، حيث يقدِّر الشركاء الخاصون المحتملون والدائنون المحتملون تقديرا شديدا تقييمات المصارف التقنية والمالية وإسهامها، ناهيك عما تقدمه أحيانا من ضمانات. وتمثل هذه المصارف المتعددة الأطراف، بوصفها مؤسسات شديدة الاعتماد على الأسواق المالية للحصول على التمويل اللازم لها، مستودعات طبيعية لدراية فنية مالية وفيرة ويمكنها مساعدة البلدان المقترضة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اجتذاب التمويل الخاص لأغراض التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم تقاسم خبرة هذه المؤسسات مساهمة هامة لصالح مجموعات البلدان النامية التي قد

تسعى إلى إنشاء مؤسساتها المالية الإضافية لتمويل التنمية أو لتعزيز مثل هذه المؤسسات في حالة وجودها، وهذه مؤسسات من قبيل مؤسسة تنمية الأنديز والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٣ - ويوفرِّ المجتمع الدولي، بالإضافة إلى التمويل الإنمائي الرسمي، موارد رسمية ميسرة للاحتياجات الإضافية - المتعاظمة في الواقع - التي من بينها شواغل من قبيل تغيُّر المناخ العالمي، واتقاء الأزمات المالية، واحتواء الأمراض المعدية، وتوفير الأمن في البلدان المنكوبة بالحرب. ورغم وجود مراقبة دولية لبعض تدفقات الموارد هذه، يبدو من المهم النظر فيما إذا كان من الضروري أن نراقب أيضا التدفقات الموجهة لأغراض عالمية أخرى - لتمويل ''المنافع العامة العالمية''.

١٢٤ - وأخيرا، فإنه لكي ندعم المساعدة الإنمائية ونقدر على استعمال مزيد من الموارد للضرورات العالمية الأخرى يصبح من المهم بشكل مطرد أن ننظر في طرائق إضافية مبتكرة لتعبئة الموارد وإتاحة الموارد اللازمة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المتابعة للفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري، يُجري المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة، بناء على طلب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، دراسة لاستكشاف مجموعة مصادر تمويل جديدة مبتكرة. ونتائج تلك الدراسة ستقدَّم في سنة ٢٠٠٤ وستتاح للدول الأعضاء كي تنظر فيها. ويمكن أن تسفر عن تلك الدراسة، وعن دراسات أخرى ومناقشات بشأن مواضيع مماثلة، أفكار يرتأى أنها مستصوبة اجتماعيا أو اقتصاديا وأنها ممكنة التنفيذ من الناحيتين الفنية والسياسية. وسوف يمثل تبني تلك الأفكار خطوة هامة في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في ضمان موارد إضافية طويلة الأجل للتنمية.

سادسا – الدين الخارجي

١٢٥ – يعتبر توافق آراء مونتيري الاقتراض الخارجي المقدور على تحمله عنصرا هاما من عناصر تمويل الاستثمارات العامة والخاصة. إلا أنه ثبتت صعوبة التنفيذ التام لمفهوم ''الديون المقدور على تحملها''، لا سيما وأن أداء الاقتصاد العالمي قد خيَّب مرارا الآمال الكامنة في السيناريوهات التي يلزم أن يستند إليها تقييم قدرة البلد على تحمل الدَين. وحتى إذا بدا في لحظة من الزمن أن دَين البلد يمكن تحمله فإن إمكان ذلك أو عدم إمكانه يتوقف فعليا على أنواع الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها البلد لاحقا وعلى قدرته على الاستجابة لها استجابة مناسبة، وعلى مدى جودة إدارته للديون وإمكانية حصوله على التمويل بشروط مناسبة لمواجهة تأثير الصدمات الاقتصادية.

١٢٦ – وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، استجاب صندوق النقد الدولي للشواغل التي من هذا القبيل باعتماد وتنفيذ إطار عمل جديد لتحليل القدرة على تحمل الديون في البلدان التي لديها قدر معتَبَر من النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية. ويجري الآن الانتهاء من وضع إطار عمل تحليلي للبلدان المنخفضة الدخل، ومن بينها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويلاحظ توافق آراء مونتيري أنه ينبغي لمثل هذه الاستعراضات المقبلة لقدرة البلدان على تحمل الديون أن تراعي أيضا تأثير تخفيف عبء الديون على التقدم المحرز لبلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، بينما يقر التوافق أيضا بأن تخفيف عبء الديون في حد ذاته لن يحرر موارد كافية لبلوغ تلك الأهداف. وفضلا عن ذلك، طُرحت شواغل مؤداها أن تحليلات القدرة على تحمل الديون ينبغي ألا تحدّ من قدرة البلدان على زيادة الإنفاق الضروري لتلبية احتياجات استثنائية من قبيل الاحتياجات التي قد تنشأ عن فض الصراع أو معالجة آثار الكوارث الطبيعية أو انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٧ – ويشدد توافق آراء مونتيري على الحاجة إلى تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ظهرت إلى حيِّز الوجود في سنة ١٩٩٦ تنفيذا عاجلا تاماً فعَّالا. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كان هناك ٢٦ بلداً فقيراً مثقلاً بالديون قد بلغ علامة الوسط، المسماة ''نقطة القرار''، التي تزداد عندها المساعدة المؤقتة، ومن بين هذه البلدان بلغت ثمانية بلدان ''نقطة الإكمال'' وفضلا عن ذلك، عانت بعض بلدان من تلك البلدان الثمانية من تدهور مؤشرات المديونية، نظرا لتدني أسعار السلع الأساسية وحصائل التصدير عمّا كان مفترضا. وردّا على ذلك، أوجد خيار يتيح ''بلوغ ذروة'' المساعدة التي تقدَّم عند نقطة الإكمال متى تبيَّن أن العوامل الخارجية قد تسببت في تغيُّر أساسي في طالع البلد من حيث القدرة على تحمل الديون. وهذه الخيار لم يُستخدَم حتى الآن إلا في بلد واحد.

١٢٨ - ويُعزى التأخير في إبلاغ مزيد من البلدان نقطة إكمالها إلى المشكلات التي واجهتها بعض البلدان في تنفيذ أجزاء من برامجها الخاصة بالاقتصاد الكلي وبالإصلاح الهيكلي وإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فضلا عن بطء التقدم نحو بلوغ مرحلة تفعيل نقطة الإكمال. وحالات خيبة الأمل المرتبطة بالسياسة العامة المحلية تعبِّر جزئيا عن ضعف الاقتصاد الدولي في السنوات القليلة الماضية، ولكنها تطرح أيضا تساؤلات بشأن ما إذا كانت التوقعات أكبر من اللازم فيما يختص بنمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن مدى الإصلاح في مجال السياسات العامة الممكن، ناهيك عن مدى كفاية التخفيف المقتَرَح من عبء الديون في أثناء تنفيذ برنامج قطري.

١٢٩ - ومما زاد هذه المشكلات تعقيدا حدوث تأخير شديد في تدبير الموارد اللازمة لاكتمال تمويل الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحتى عندما دُفعت المبالغ المتعهد بها كلها لم يتضح ما إذا كانت هذه الأموال ستكفي لبلوغ أهدافها بالكامل، لا سيما وأن اقتصادات العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال أكثر هشاشة مما كان متوقعا وأن الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من الركود. وذلك يعني تأكيد الاتجاهات التجارية المخيبة للآمال ويعبِّر عن حاجة مثل هذه البلدان إلى تلقي مزيد من تدفقات رأس المال الداخلة إليها في صورة مِنَح.

١٣٠ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحقيق حالة القدرة على تحمُّل الديون. ولا بد أن يقدِّم كافة الدائنين الرسميين والتجاريين الغوث المتفق عليه. ويلزم في عدد من الحالات تخفيف عبء الديون بأعمق مما حدث. ولتمويل الغوث اللازم في تلك الحالات، تلزم مساهمات إضافية من قِبَل المانحين والدائنين. وما لم يحدث تحسُّن شديد في احتمالات التصدير، سيقتضي الحفاظ على قدرة البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،على تحمل الديون أن تتخذ الموارد الخارجية الجديدة صورة تدفقات داخلة غير مسببة للمديونية أساسا، وأن يكون من الممكن أن يسهم فيها الاستثمار المباشر الأجنبي في إطار نُظم سياسة عامة مناسبة، بينما يلزم حدوث تحول مُعتبر في التدفقات الرسمية يتخذ صورة تحول من القروض إلى المنح.

١٣١ - ويعتَبَر عدم وجود آليات لتسوية حالات المديونية السيادية غير المقدور على تحملها تسوية منتظمة فعَّالة إحدى الثغرات الرئيسية في البنية المالية الدولية. وقد دارت على مدى السنتين الماضيتين مناقشة نشطة بناءة بشأن طرائق حل هذه المشكلة. واحتل المركز الرئيسي

في تلك المناقشة اقتراح صندوق النقد الدولي الداعي إلى إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

١٣٢ - وقد أفادت المناقشة في التوصل إلى تفهم أفضل للمسائل المتصلة بإعادة هيكلة الديون السيادية وفي إحراز تقدم في العمل بشأن عدد من المجالات لتحسين ترتيبات إعادة الهيكلة. وعلى وجه التحديد، أدّى تزايد الوعي في الأسواق المالية بالحاجة إلى عملية أفضل إلى تجدُّد قوة الدفع بشأن تصميم واستعمال أحكام العمل الجماعي، التي من شأنها منع أي أقلية صغيرة من حملة السندات من عرقلة عملية إعادة تشكيل فرادى السندات وتحديد طرائق عملية إعادة التشكيل نفسها. وأخذت الحكومات المشتركة في فريق عمل مجموعة العشرة ورابطات الدائنين الخاصين تعد مجموعات من الأحكام النموذجية. كما بدأت المناقشات بشأن مدونة سلوك طوعية تحدد بصورة عامة الأدوار التي يتوقع أن تؤديها الأطراف الرئيسية في أوقات الأزمة. ولكي يُكتَب النجاح لمثل هذه المدونة، يلزم أن تستند إلى توافق آراء عريض. ولذلك، ينبغي إشراك كافة أصحاب المصلحة المناسبين في عملية صياغتها.

١٣٣ - وفي أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٣، شرع عدد من البلدان النامية، لاسيما المكسيك، في إدراج أحكام العمل الجماعي في سنداته الصادرة حديثا التي تخضع للقانون الساري في نيويورك. ورغم أن المكسيك لم تكن أول بلد يدرج هذه الأحكام في سند خاضع للقانون الساري في نيويورك، يبدو أن الزخم الإعلامي المصاحب لإصدار السندات المكسيكية قد شجَّع مُصدِري السندات في الأسواق الناشئة على تبني هذه الممارسة على نطاق أوسع. كما أن بلداناً مثل كندا واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تعهدت، بالإضافة إلى الممارسة القائمة، بأن تُدرج أحكام العمل الجماعي في سنداتها الحكومية التي تصدر في ظل ولايات قضائية أجنبية. ومن المهم حقا أن يُدرج مُصدِرو السندات الأجنبية المنتمون للبلدان المتقدمة النمو أحكام عمل جماعي مماثلة فيما يصدرونه من سندات لكي تنشأ ممارسة عالمية قياسية، الأمر الذي يمنع هذه الآلية من توليد شكل جديد من التمييز ضد البلدان النامية، لا سيما بلدان الاقتصادات الناشئة.

١٣٤ - وتمثل تطور إيجابي آخر في النهج الجديد الذي اتبعه نادي باريس إزاء إعادة هيكلة الديون. إذ وافق وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية في اجتماعهم المعقود في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ على أن يصمم نادي باريس استجابته للحالة المالية التي ينفرد بها كل بلد حسب حالة ذلك البلد بدلا من أن يحدد شروطا قياسية تنطبق على كافة المقترضين بصورة موحدة. وأقر أولئك الوزراء إجراءات أكثر مرونة لإعادة هيكلة الديون يُراد بها تحقيق قدرة دائمة على تحمل الديون. وفي ظل النهج الجديد، يمكن أن يعتمد نادي باريس على طائفة كبيرة

من الخيارات لتسهيل استعادة القدرة على تحمل الدَين، بما في ذلك القيام، في حالات استثنائية، بتخفيض المديونية عند ارتباطها بتنفيذ برنامج من برامج صندوق النقد الدولي. كما دعا الوزراء إلى تحسين التنسيق بين نادي باريس والدائنين الخاصين بشأن مسألة تجانس معالجة مطالب كل منهم. وسيستعرض وزراء مجموعة البلدان الثمانية تنفيذ النهج الجديد في ربيع ٢٠٠٤.

١٣٥ -وعلى النقيض من التقدُّم المحمود المحقق بشأن عقود السندات وديون نادي باريس، تحقق قدر أقل من الاتفاق بشأن النهج الأشمل، الذي من قبيل الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية تهدف إلى تمكين المدين المأزوم وأغلبية دائنية المؤهَّلة من إبرام اتفاق إعادة هيكلة يُلزم كافة الدائنين في كافة مراتب الدَين المشمولة عن طريق عملية دولية رسمية مقررة بفضل تغييرات قانونية. ورغم أن عددا من البلدان أعرب عن اهتمامه بموالاة تطوير ذلك الاقتراح، لم توجد مساندة كافية للتحرك نحو تنفيذه بتعديل مواد اتفاق صندوق النقد الدولي حسبما كان مقترحا. وقد خشي العديد من بلدان الأسواق الناشئة ألا تؤدي تلك الآلية إلى مجرد زيادة تكاليف اقتراضه وعرقلة نفاذه إلى الأسواق بل وأن تؤدي أيضا إلى فقدان السيادة. وخشي عديد من الدائنين الخاصين بدورهم من أن تؤدي تلك الآلية، بتجاوزها لعقود السندات القائمة، إلى تقليص الحقوق القانونية لحاملي السندات.

١٣٦ -وما يدعو إلى الانشغال الآن هو ما إذا كان نهج أحكام العمل الجماعي، الذي هو بحكم تصميمه نهج غير شامل ولا ينطبق إلا على السندات المُصدَرة حديثا، كافيا. وقد أثار النظر في آلية إعادة هيكلة الديون السيادية مسائل عديدة تتصل على نحو عام بالتسوية المنتظمة للأزمات المالية؛ وهذه المسائل تشمل ،فيما تشمل، المعاملة المتجانسة لكافة الدائنين، والاشتراك التام لكافة الدائنين في كل فئة من فئاتهم، والأهم على الإطلاق أنها تشمل ضمان تناسب حزم تخفيف عبء الدين المتفاوض عليها تناسبا عاماً مع حالة كل بلد مدين وحالة شعبه. ولذلك، فإن من المهم أن يستمر العمل بشأن هذه المسائل والعمل بشأن الآليات التي تشمل نهج أحكام العمل الجماعي أو تعتمد عليه، حيث سيكمل كل منهما الأخر. يضاف إلى ذلك أنه يمكن التفكير في أدوات تكميلية متعددة الأطراف تُستعمَل بعد الاتفاق على إعادة هيكلة الدَين لتيسير إعادة إدخال البلد في الأسواق الدولية الخاصة. والحصول على مثل هذه الأدوات قد يزيد أيضا من جاذبية الاعتماد على الآلية الشاملة. ومجمل القول أن النظر في نهوج دولية لحل مشاكل الديون حلا منتظما لم يكتمل بعد وأن الأمر يتطلب من أصحاب المصلحة المتعددين موالاة استكشاف خيارات قابلة للتنفيذ.

١٣٧ - ينبغي لأصحاب المصلحة ذوي الصلة أن يواصلوا داخل كافة المنتديات المناسبة النظر في الطرائق الدولية الممكنة لإعادة هيكلة الديون السيادية. ويمكن تحقيق إسهام هام في هذا الصدد بتشكيل فريق خبراء دراسي مفتوح وغير رسمي معني بمسألة الدَين وأبعاده الإنمائية ومنظم في إطار عملية تمويل التنمية. وينبغي أن يستهدف هذا الفريق الدراسي وضع الخطوط العامة لمقترحات يمكن أن تنال دعما عاما وتستهدف إنشاء آلية تسوية مديونية شاملة متماسكة منصفة، بحيث تكون هذه الآلية عنصراً أساسيا من عناصر الاستراتيجية الدولية لاتقاء الأزمات المالية وتسويتها. وسوف يتيح هذا الفريق الدراسي غير الرسمي فرصة فريدة للنظر على نحو رائع وبالاستناد إلى قاعدة عريضة في المقترحات المتعلقة بهذا الموضوع.

سابعاً – معالجة المسائل المنظومية: زيادة تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها دعما للتنمية

تعزيز البنية المالية الدولية، دعما للتنمية

١٣٨ – كان تعبير ''المراقبة المتعددة الأطراف'' يشير أصلا إلى شيء واحد هو مراقبة صندوق النقد الدولي لحالة الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء، إلا أنه يُستعمل الآن على نطاق أوسع من ذلك، على غرار ما يحدث في مراقبة منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية الوطنية. بل يمكن أيضا استعمال هذا المصطلح للإشارة إلى مراقبة منظمة الصحة العالمية للحالة الصحية العامة على الصعيد العالمي، وهي الحالة التي يمكن أن تتابعها – حسبما يجري في المجالين المالي والتجاري – آليات المساعدة الجماعية، حسبما ظهر مؤخرا في مكافحة المتلازمة التنافسية الحادة الوخيمة. ورغم تركيز كل طريقة معيَّنة من طرائق المراقبة المتعددة الأطراف على المهمة الأولى للمؤسسة المتعددة الأطراف التي تُنفِّذ المراقبة فإن لمعظمها أبعاداً إنمائية.

١٣٩ – وتمثل المراقبة المتعددة الأطراف للسياسات الاقتصادية والمالية الوطنية، ولتطورات الأسواق العالمية، لا سيما من جانب صندوق النقد الدولي، أداة شديدة الأهمية من الأدوات التي يستخدمها المجتمع الدولي لاتقاء الأزمات المالية. كما تمثل المراقبة آلية لتعزيز النمو الاقتصادي الكافي المتواصل لتحقيق التنمية العالمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر.

١٤٠ – وبالإضافة إلى تركيز مراقبة الصندوق على مجالات السياسة العامة التقليدية المتعلقة بالاقتصاد الكلي، فإنها تركِّز حالياً على السياسات الهيكلية والمؤسسية، وزيادة شفافية سياسات البلدان، ومراعاة مختلف المعايير والمدونات، وتقييم سلامة القطاع المالي. كما يولى اهتمام متزايد لتحسين القدرة على تحمل الدَين ولتقييمات الضعف، وكذلك للصلات العالمية.

١٤١ – وبينما جرى التسليم بفوائد جهود الرقابة الأشمل، جرى الإعراب مؤخراً عن القلق بشأن إمكانية الإثقال على قدرات السلطات الوطنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نظرا لزيادة العبء المترتب على ممارسات الرقابة المختلفة. وقيل أيضا إن نمو المبادرات المطرد قد يؤدي إلى تمييع المشورة المتعلقة بالسياسة العامة، مما يقوِّض الغرض الأساسي للرقابة. ومع إدخال هذا القدر الكبير من الأدوات قد يكون هناك تركيز أقل على المجالات التي يمكن أن تعزز فعلا قدرات البلد التي تتيح له اتقاء الأزمات. وفي بعض الحالات قد يُفَضَّل إنجاز القليل وإن يكن بشكل أفضل، وذلك لضمان حسن تأثير المشورة.

١٤٢ - وينبغي أيضا أن تتيح المشورة المصاحبة للمراقبة المتعددة الأطراف للبلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذا إصلاحات السياسة العامة التي تشمل المشروطية لبرامج التكيُّف التي يساندها صندوق النقد الدولي، مجالا لـ ''انتقائية'' تعكس على نحوٍ كافٍ حالة كل بلد فضلا عن مناقشات السياسة العامة الدولية الجارية. وفي هذا الصدد، تُبذَل جهود كبيرة من قِبَل الصندوق، فضلا عن كيانات دولية أخرى ذات صلة، لتعزيز قدرتها للقيام، عندما يُطلَب منها، بتعيين وتصحيح الأخطاء المحتمل وقوعها في الماضي وتعديل مشورتها السياسية العامة تبعا لذلك. ويمكن أن ننظر أيضاً من هذه الزاوية إلى قرارات الصندوق الصادرة مؤخرا لتبسيط المشروطية، وهي القرارات التي يُفتَرَض أنها ستنعكس بصورة مطردة في برامج التكيُّف الإفرادية المتفق عليها مع البلدان الأعضاء. وقد تعززت الخطوات التي من هذا القبيل منذ زمن جد قريب بإنشاء مكتب التقييم المستقل.

١٤٣ - وإلى حد بعيد، يعتمد نمو الاقتصاد العالمي، واستقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي على وجود بيئة مناسبة لسياسة عالمية للاقتصاد الكلي تعتمد أساسا، بدورها، على إجراءات البلدان الصناعية الرئيسية. وقد وضح ذلك منذ زمن جد قريب في تزايد القلق الدولي بشأن خطر حدوث انكماش عام وتطاول أمد البطء في نمو الإنتاج العالمي والتجارة العالمية، مما يبرز أهمية مراقبة سياسات تلك البلدان مراقبة فعَّالة متعددة الأطراف. ولذلك دُعيت تلك البلدان مرارا إلى إيلاء اهتمام شديد لمسألة ترابط سياساتها مع الأهداف والأولويات العالمية.

١٤٤ - وفي هذا السياق، يحتاج المجتمع الدولي أيضا إلى مداومة التنبه إلى احتمال تعرُّض الأحوال الاقتصادية الدولية لنتائج ضارة مترتبة على السياسات الموضوعة لمعالجة حالات الضعف الهيكلي أو المؤسسي. وهذا الأمر وارد في حالة القلق المُعرب عنه مؤخرا بشأن احتمال تثبيط مستوى التدفقات المالية المتجهة إلى البلدان النامية وزيادة تقلبها الذي قد يعقب اعتماد مصارف البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان لمعايير كفاية رأس المال الجديدة المقترحة التي تعكف على وضعها لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف. ويتوقع الانتهاء من المعايير الجديدة في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣ وبدء تنفيذها في أواخر سنة ٢٠٠٦. والقضية هي - أولا - ما إذا كانت السياسة العامة التي تركِّز على زيادة حساسية فرادى المصارف للمخاطر تقلل في الواقع درجة المخاطر في الأسواق المالية الدولية ككل، و-ثانيا- ما إذا كانت السياسات العامة الدولية الأخرى قد يلزم تكييفها لتكون عاملا معوضا إذا أدّت معايير بازل الجديدة فعلا إلى تثبيط أنشطة إقراض البلدان النامية أو لتكون أكثر مسايرة للاتجاهات الدورية.

١٤٥ - نظرا لأن المراقبة هي الآلية العالمية الرئيسية لإجراء استعراض متعدد الأطراف ومناقشة متعددة الأطراف للسياسات العامة للاقتصاد الكلي التي تنتهجها كافة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فإن من الضروري مواصلة السعي الجاد لضمان كونها فعَّالة وتماثلية بقدر الإمكان. ومن اللازم موالاة تحديد الأولويات المتعلقة بمحتوى المراقبة بحيث تتماشى مع احتياجات وقدرات فرادى البلدان، لا سيما في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. كما يلزم، نظرا للتأثير العالمي المترتب على التطورات الاقتصادية الحادثة في البلدان الكبيرة المتقدمة النمو، التوصل إلى طرائق عملية لموالاة تعزيز مراقبة السياسات العامة الاقتصادية والمالية والتجارية لهذه البلدان.

١٤٦ - وقد تقبل المجتمع الدولي منذ أمد بعيد تحمل المسؤولية عن توفير الدعم المالي للبلدان التي تعاني من مشكلات في موازين مدفوعاتها. ويشدد توافق آراء مونتيري على ضرورة تصميم مثل هذه البرامج الدولية المخصصة لدعم الانتعاش الاقتصادي بحيث تقلل إلى أدنى حدٍ ممكن من التأثير السلبي المتخلف في قطاعات المجتمع الضعيفة. وفضلا عن ذلك قد يلزم، إلى جانب برمجة موارد كافية لدعم التكيُّف، تعديل أشكال المساعدة في التوقيت المناسب عندما تتغير الظروف. والواقع أنه ينبغي زيادة قدرة المجتمع الدولي على مساعدة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على مواجهة الصدمات الخارجية المنشأ، التي سيتصل بها الاستعراض المقبل الذي سيجريه مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي. وينبغي أيضا أن تكون تسهيلات الإقراض المتعددة الأطراف أقدر على دعم البلدان عندما تعاني من أزمات في حسابات رأس المال، التي تتحرك اليوم أسرع كثيرا من ذي قبل وقد تتسبب في تحولات ضخمة في تدفقات رأس المال، وذلك بدرجة تفوق التطورات الحاصلة في الحسابات الجارية.

١٤٧ - والواقع أن صندوق النقد الدولي قد استجاب للواقع الجديد في سنة ١٩٩٧، عندما أنشأ مرفق الاحتياطي التكميلي. وهذا المرفق يمكن أن يقدم للبلدان المنكوبة بأزمات تمس حساب رأس المال حزما أكبر وأكثر تركيزا في بداية الفترة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، قرر المجلس التنفيذي للصندوق إطالة أجل استحقاق المبالغ المسحوبة من ذلك المرفق، بعد أن بيَّنت التجربة أن المدة التي تحتاجها البلدان لتمويل موازين مدفوعاتها تطول أحيانا أكثر مما هو متوقع أصلا.

١٤٨ - إلا أنه جرى التسليم بأن مرفق الاحتياطي التكميلي يلزم استكماله بقدرة تتيح تقديم مبلغ كبير من المال بسرعة شديدة، استنادا إلى أحكام وشروط أساسية مرتقبة. والمستهدَف بالحد الائتماني لحالات الطوارئ، الذي أنشأه الصندوق في سنة ١٩٩٩، هو سد هذه

الفجوة: فهو يمنح المقترضين المؤهلين مسبقا حداً ائتمانيا يمكن أن يسحبوا منه بدرجة عالية من التلقائية عند نشوء حالة طارئة. إلا أن أيًّا من البلدان الأعضاء لم يكن قد استفاد من هذا المرفق حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. والمشكلة الرئيسية هي أن المستعملين المحتملين يساورهم القلق خشية أن يعتَبر السوق تقديمهم طلبا إلى المرفق، ناهيك عن السحب منه، علامة دالة على الضعف، بحيث تقل الثقة في البلد بدلا من أن تزداد. ومن المقرر أن ينتهي عمل ذلك المرفق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ويبدو أنه لا توجد مساندة كافية لتمديد فترة عمله.

١٤٩ - وفي هذه الأثناء، يستكشف الصندوق طرائق أخرى لتحقيق أهداف الحد الائتماني لحالات الطوارئ. فمن ناحية، ينطوي هذا على زيادة تقوية المراقبة وتعزيز دور الصندوق في اتقاء الأزمات والتحذير من قدومها. ومن ناحية أخرى، فإن من الأهمية بمكان امتلاك القدرة على الاستجابة السريعة للاحتياجات المالية للبلدان الأعضاء ذات السياسات السليمة التي تتحداها إجراءات أسواق رأس المال المتكاملة عالميا. ونظرا لازدياد أهمية التوصل بمزيد من السرعة والتلقائية إلى موارد مالية معتَبَرة عند حدوث أزمات من هذا القبيل، ينبغي أن تشهد المحافل العالمية والإقليمية ذات الصلة استمرار استحداث آليات يمكن إنشاؤها لتقديم القروض في حالات الطوارئ واستمرار النظر في مثل هذه الآليات.

١٥٠ - وإلى جانب الحاجة إلى مرافق إقراض دولية مناسبة، أبرزت الأزمات المالية المستجدة مؤخرا أهمية الاحتياطيات الأجنبية الكافية كخط دفاع أمام الاضطراب الناشئ عن الانقلابات الحادثة في تدفق رأس المال. وقد تعيَّن على البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية أن تكوِّن أرصدتها الاحتياطية لكي يتسنى على الأقل تغطية الديون الخارجية القصيرة الأجل بالاحتياطيات. إلا أن عبء مراكمة الاحتياطي يمكن أن يكون بالنسبة لهذه البلدان كبيرا جداً من حيث تقليل الاستهلاك والاستثمار أو من حيث ارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي هذا الشأن، قُدِّمَت مقترحات لاستئناف توفير المخصصات العادية من حقوق السحب الخاصة لتلبية جزء من الطلب المتزايد لدى الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية على الاحتياطات الدولية. وكان من المقترح أيضا توفير ما يلزم للسماح بمخصصات مؤقتة من حقوق سحب خاصة (لمواجهة التقلبات الدورية) خلال الأزمات لتمويل الاحتياجات الاستثنائية من موارد صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء النظر إلى مسألة ما قد يشكِّل دوراً مستقبليا مناسبا تؤديه حقوق السحب الخاصة في إطار النظام النقدي الدولي.

١٥١ - ينبغي للمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الآليات التعاونية أن توالي استكشاف إمكانية استحداث مرافق إقراض وحدود ائتمان لكي تُحسن معالجة مجموعة احتياجات

تمويل ميزان المدفوعات التي تواجهها البلدان في مختلف الظروف الاقتصادية. وينبغي للحكومات التي لم تقبل بعد مخصص المرة الواحدة الخاص المعلق من حقوق السحب الخاصة، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في سنة ١٩٩٧، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير لكي يصبح ساري المفعول. وعلى ضوء الطلب الوارد في توافق آراء مونتيري، ينبغي للصندوق أن يوالي استعراض الحاجة إلى مخصصات حقوق السحب الخاصة.

١٥٢ - وأدّت الأزمات المالية التي شهدتها تسعينات القرن العشرين إلى إحياء الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون النقدي الإقليمي بهدف تحقيق المزيد من الاستقرار المالي الإقليمي. وتُعتَبر الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي، وبعضها قديم العهد مثل الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية وصندوق النقد العربي، عناصر هامة في إطار العمل التعاوني العالمي. وتتيح المجموعات الإقليمية فرصا للتشاور والتنسيق بشأن الاقتصاد الكلي، ورصد أوجه الضعف المالي، وإدارة برامج المساعدة المتبادلة.

١٥٣ - وفي هذا الصدد، استجد تطور جدير بالذكر إلى أقصى الحدود، هو المبادرة الهادفة إلى تعزيز التعاون النقدي والمالي في شرق آسيا.ففي أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتمدت عشر دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان مبادرة شيانغ ماي. واقترحَت بلدان الرابطة بالإضافة إلى البلدان الثلاثة الأخرى تعزيز التعاون الإقليمي من خلال شبكة موسَّعة تضم مرافق المبادلة فيما بين مصارفها المركزية. ونتيجة لذلك، وافقت بلدان الرابطة على توسيع اتفاق المبادلة الخاص بالرابطة القائم حاليا، وجرى التوصل إلى توافق آراء بشأن إطار العمل الأساسي والمبادئ الرئيسية لترتيبات المبادلة الثنائية الجديدة، التي بدأ العمل في تنفيذها. كما نظرت بلدان الرابطة والبلدان الثلاثة الأخرى في تعزيز حوار السياسة العامة الإقليمي والتعاون الإقليمي في مجال المراقبة والرصد، بما في ذلك مراقبة ورصد تدفقات رأس المال. وفي الوقت الراهن تُبذل جهود لاستحداث أنظمة إشعار مُبكِّر ولرصد تدفقات رأس المال القصيرة الأجل. وفي هذه الأثناء، واستجابة لشواغل مماثلة، تُبذَل الجهود لتحديد أهداف مشتركَة للتنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي في إطار عمليات التكامل دون الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٥٤ - ويطرح استحداث مثل هذه الترتيبات الإقليمية مسائل هامة بصدد صلتها بهياكل الإدارة العالمية. إذ ينبغي أن يكون هناك تماسك واتساق بين أدوات التعاون النقدي الإقليمي ومرافق صندوق النقد الدولي وسياساته. وفي حالة مبادرة شيانغ ماي، تقرر بالنسبة لاستخدام القروض التي تتجاوز ١٠ في المائة من الحدود الثنائية المتفق عليها أن يكون

الاستخدام في إطار البرامج المدعومة من الصندوق. كما تقرر أن تكون ترتيبات المبادلة الثنائية متممة ومكملة لمرافق الصندوق، على الأقل ريثما يظهر إلى الوجود نظام مراقبة إقليمي رسمي. وفي الوقت نفسه، يشير نشوء مبادرة شيانغ ماي إلى اهتمام صُنَّاع السياسات في البلدان النامية باستكشاف إمكانية إيجاد بنية مالية دولية أقل مركزية وأكثر مرونة.

١٥٥ - ينبغي للمجتمع الدولي، وهو يرحِّب بالتقدُّم المحرز منذ مؤتمر مونتيري في مجال تعزيز التعاون المالي الإقليمي، أن يستمر في تقديم المساعدة التقنية والمشورة دعما للجهود الإضافية المبذولة لتكميل الترتيبات العالمية بترتيبات إقليمية، من بينها الترتيبات الهادفة إلى تعزيز المراقبة المتبادلة واستعراضات النظراء وتوفير الدعم المالي للبلدان المشتركة عند حدوث الأزمات. وفي الوقت ذاته، فإن من المهم إطلاع الأسواق المالية إطلاعاً تاماً على مقاصد هذه المبادرات وأساليب عملها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى استحداث طرائق مناسبة للتفاعل بين أُطُر التعاون الاقتصادي العالمي وفرادى أُطُر التعاون الاقتصادي الإقليمي.

تحسين الإدارة العامة للاقتصاد العالمي

١٥٦ - يسَلِّم قادة العالم في توافق آراء مونتيري بالحاجة الملحَّة إلى تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها العامة، واتساقها؛ وتحقيقا لهذه الغاية، فهم يشددون على أهمية الاستمرار في تحسين الإدارة العامة للاقتصاد العالمي وتعزيز دور الأمم المتحدة القيادي في مجال تشجيع التنمية. وهم يرون أيضا أن الحكم الرشيد على جميع الأصعدة ضروري لمواصلة النمو الاقتصاد، وللقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن الإدارة العامة للاقتصاد يلزمها - لكي تعكس بشكل أفضل نمو التكافل وتعزز الشرعية - التطور في مجالين إثنين، هما توسيع قاعدة صُنع القرار بشأن المسائل ذات الأهمية الإنمائية وسد الفجوات التنظيمية.

١٥٧ - وبعد التشديد على الحاجة إلى تعزيز اشتراك البلدان النامية في الحوارات الاقتصادية الدولية وفي صنع القرارات وتقرير القواعد الاقتصادية الدولية وإلى التوصل إلى طرائق عملية مبتكرة لتحقيق ذلك، يشجِّع توافق آراء مونتيري مؤسسات بريتون وودز على مواصلة تعزيز اشتراك الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية في عمليات تلك المؤسسات المتعلقة بصنع القرار. وقد تناولت لجنة التنمية التابعة للصندوق والبنك الدولي هذه المسألة في اجتماعيها المعقودين في خريف ٢٠٠٢ وربيع ٢٠٠٣، وستواصل النظر في المسألة خلال اجتماعها المقرر عقده في خريف ٢٠٠٣.

١٥٨ - وأعدّ موظفو البنك والصندوق بناء على طلب اللجنة مذكرة فنية بشأن هذا الموضوع، تستعرض مسألة صوت البلدان النامية والمارة بمرحلة انتقالية واشتراكها في صنع القرار بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتحتوي المذكرة على بيان قيمٍّ يتضمن المسائل الأساسية ومسارات التغيير المحتملة لكي تبحثه اللجنة في نظرها الأوَّلي، ويورد البيان ما يمكن أن يكون بعض الإمكانيات لتعزيز القوة التصويتية لتلك البلدان، كما تحدد المذكرة الاشتراطات القانونية المتعيَّن توافرها لتنفيذ التغيُّرات المبيَّنة، سواء التغيُّرات المرتآة في البنك أو في الصندوق.

١٥٩ - ومن الواضح أن المقترحات التي من قبيل ما هو مُدرج في المذكرة السالفة الذكر تستلزم المزيد من التحليل والنقاش من قِبَل الهيئات المناسبة في المؤسسات المعنية، حسبما قررت أن تفعل في الواقع لجنة التنمية ذاتها. كما تناول هذه المسألة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه السنوي المعقود مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. واحتلت المسألة نفسها مكانة بارزة في مناقشات اليوم التي جرت في كل من الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة كما أُدرِجَت في موجز وقائع الاجتماع المقدم من رئيس المجلس (أنظر E/2003/62 - A/58/77). وعلى وجه التحديد، فإن مسألة الحاجة إلى ربط الهياكل الحاضرة للمنظمات الدولية بالحقائق الاقتصادية والسياسية في العالم المعاصر طرحت نفسها بشدة في المناقشات. ووضح للكثيرين أن هناك أفكارا في هذا المجال أخذت تنضج وأصبحت جاهزة لاتخاذ قرار بشأنها، ويرجع الفضل في ذلك إلى حدٍ بعيد إلى مؤتمر مونتيري.

١٦٠ - ينبغي أن تعرب الجمعية العامة عن ترحيبها بالجهود الجارية في الهيئات ذات الصلة التابعة لمؤسسات بريتون وودز من أجل النظر في مسألة تعزيز صوت البلدان النامية وذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية واشتراكها في أعمال تلك المؤسسات وعمليات صنع القرار داخلها ومن أجل إيلاء أقصى الاهتمام لهذه المسألة، كما ينبغي أن تعرب عن تأييدها الشديد لتلك الجهود.

١٦١ - وزيادة الفرص المرتآة لاشتراك البلدان النامية وذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرار بشأن كافة الأمور المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الدولية تتطلب زيادة تعزيز قدرة هذه البلدان على وضع المقترحات وتقييمها. وقد جرى التسليم بهذه النقطة في برامج التعاون التقني لتعزيز القدرة التفاوضية لأقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية، وكذلك في الخطوات المتخذة لتعزيز مكاتب المديرين التنفيذيين للبلدان الأفريقية في مؤسسات بريتون وودز. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المانحون العمليات التحليلية والتداولية

لمجموعات البلدان النامية، التي من قبيل مجموعة الأربعة والعشرين ومؤتمر وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه الجهود وخلافها من الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على زيادة فعالية اشتراكها في مداولات المجتمع الدولي ضرورية وينبغي دعمها بسخاء، مع ضمان سيطرة البلدان النامية على المساعدات سيطرة فعَّالة وإدارتها للمساعدات إدارة فعَّالة.

١٦٢ - وفيما يختص بموضوع تعزيز فعالية دعم النظام الاقتصادي العالمي للتنمية، يشجِّع توافق آراء مونتيري، في جملة أمور، على تحسين الصلة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وقد شهدت هذه الصلة بالفعل تحسُّنا شديدا، لا سيما بصدد مؤتمر مونتيري، الذي تعاونت أمانتا المنظمتين على التحضير له تعاونا فعَّالا للغاية. كما حضرت منظمة التجارة العالمية للمرة الأولى، على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة، اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز المعقود في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الذي خُصص لموضوع ''زيادة التماسك والتنسيق والتعاون لتنفيذ توافق آراء مونتيري على جميع الصُعُد''؛ وقد أدى ممثلو تلك المنظمة دورا رئيسيا في تلك المناقشات.

١٦٣ - وجرى في مقر منظمة التجارة العالمية، بجنيف، يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ نقاش هام مثمر آخر بشأن موضوع التماسك، استنادا إلى ولاية واردة في إعلان مراكش؛ وشارك في التحضير لهذا النقاش البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واشترك فيه رئيسا هاتين المؤسستين شخصيا، إلى جانب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. ويؤمل أن تستمر مستقبلاً الاجتماعات المشتركة بين الوكالات التي من هذا النوع وأن تشهد، حسب الاقتضاء، إشراك الأمم المتحدة على نحو أوثق، مما يعكس النهج الكلي المحدد في توافق آراء مونتيري لموضوع التماسك الذي هو موضوع عام.

١٦٤ - على ضوء اشتراك منظمة التجارة العالمية بنجاح وعلى مستوى رفيع في اجتماع ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، فإن ذلك الاجتماع السنوي، الذي يمثل عنصرا محوريا يبني التماسك في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ينبغي اعتباره طريقة فعَّالة لتعزيز الصلة بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لا سيما على الصعيد الحكومي الدولي، حسب المرتأى في توافق آراء مونتيري.

١٦٥ - وفي نفس سياق تعزيز فعالية دعم النظام الاقتصادي العالمي للتنمية، يدعو أيضا توافق آراء مونتيري إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي، بتعزيز الحوار فيما بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة التنسيق في أعمال الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والكيانات الإقليمية ذات الصلة. وقد طُرِحَت مؤخراً مقترحات عديدة في هذا الشأن، من بينها اقتراح الفريق الرفيع

المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي أوصى بإنشاء منظمة دولية جديدة للتعاون بشأن المسائل الضريبية. وفي خطوة أقل بُعداً في مداها، تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على قيام حوار ضريبي دولي. وهذا الحوار، الذي يمثل مبادرة مشتركة بين الأمانات، يستهدف تسهيل زيادة التعاون بشأن المسائل الضريبية بتوفير المعلومات الفنية وتعزيز الحوار للتشجيع على تقاسم الممارسات الحميدة والسعي إلى الأهداف المشتركة في مجال تحسين أداء النظم الضريبية الوطنية. ولذلك، قد تُبذَل جهود من أجل إقامة صلة عمل مناسبة بين الأمم المتحدة ومبادرة الحوار الضريبي الدولي.

١٦٦ - وفي الأمم المتحدة، أخذ فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، المؤلف من ٢٥ خبيراً مختارين بصفتهم الشخصية لكي يرفعوا التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين العام، يؤدي دورا هاما. وقد رئي أن إحدى الطرائق المؤدية لتعزيز فعاليته وللإسهام أيضا في الهدف المعلَن المتمثل في تعزيز التعاون الضريبي الدولي هي ترقية مكانته في هيكل الأمم المتحدة إلى مكانة هيئة حكومية دولية، ليتخذ شكل لجنة خبراء حكوميين أو لجنة جديدة متخصصة. وبتلك الطريقة، سوف يعيِّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء ذلك الفريق ويرفع الفريق تقاريره إلى المجلس مباشرة، بنفس الأسلوب المتبع مع الهيئات الفرعية الحكومية الدولية الأخرى. ويمكن التوسع في مهامه على نحو يتكافأ مع مكانته المعززة.

١٦٧ - **ينبغي تحويل فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية، تتخذ شكل لجنة خبراء حكوميين أو شكل لجنة جديدة خاصة، تصبح هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن إحالة التفاصيل المقترحة لهذا التحويل، بما فيها إعادة تحديد مهام الهيئة الجديدة والنظر في صلاتها الممكنة مع غيرها من مبادرات التعاون الضريبي، إلى فريق الخبراء نفسه، الذي تقرر أن يعقد في جنيف في أواخر ٢٠٠٣ اجتماعه العادي الذي يُعقَد كل سنتين.**

١٦٨ - وقد حثّ قادة العالم في مونتيري الكيانات ذات العضوية المحدودة والتجمعات المخصصة التي تصدر توصيات سياسة عامة ذات تأثيرات عالمية على مواصلة تحسين قدرتها على الوصول إلى البلدان غير الأعضاء وتعزيز التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف صاحبة الولايات الحكومية الدولية ذات التحديد الواضح والقاعدة العريضة. وقد اتُخذت مؤخرا في هذا الصدد بعض المبادرات، لا سيما فيما يتصل باجتماع مجموعة البلدان الثمانية لسنة ٢٠٠٣ المعقود في إيفيان ليبان، بفرنسا. ويؤمل ألا تغيب دعوة توافق آراء مونتيري في هذا السياق عن أذهان كافة المشتركين في هذه المبادرة وفي المبادرات المماثلة.

تعزيز دور الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي الدولي

١٦٩ - أكد توافق آراء مونتيري، على غرار ما فعل قادة العالم من قبل في مؤتمر قمة الألفية، الأولوية الممنوحة لإنعاش منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية. كما أعاد التوافق تأكيد الالتزام بتمكين الجمعية العامة من أداء دورها المركزي أداءً فعَّالا بوصفها جهاز الأمم المتحدة التداولي التمثيلي وصانع السياسات الرئيسي، فضلا عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الوفاء بالدور المسند إليه في ميثاق الأمم المتحدة.

١٧٠ - وأشار تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر مونتيري في دورته الثانية (١٢ - ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١) (A/AC.257/12) إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أخذ في الظهور بمظهر المحفل الاستراتيجي للمساعدة على وضع التوجيهات عموما وتعزيز تنسيق السياسات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة وأنه يمثِّل بذلك محفلا طبيعيا يمكن أن تتلاقى فيه مختلف عناصر المنظومة لتشارك في حوار مثمر عبر الخطوط الوظيفية والقطاعية والمؤسسية. واقتُرح أيضا في ذلك التقرير أن تستفيد الدول الأعضاء وكافة كيانات المنظومة من المجلس على نحو أفعل وأفضل بوصفه محفلا للحوار، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة بتماسك السياسات العامة وتنسيقها، بما في ذلك المسائل التي قد تتطلب البحث الوافي في المحافل الأكثر تخصصا. وقد ازداد وضوح إمكانية تحقيق ذلك الاقتراح بفضل نجاح انعقاد اجتماع المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، على النحو المبيَّن أعلاه.

١٧١ - ولكي يؤدي المجلس هذه المهام على نحو أكثر فعالية ويوفر ما يلزم لحوار دينامي تفاعلي، لا سيما فيما بين المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى، بشأن المسائل الدولية الأشد أهمية المتصلة بإدارة الاقتصاد العالمي، يلزم موالاة تبسيط إجراءاته وموالاة تحسين أساليب عمله. وهذا من شأنه تحاشي اتجاه الدول إلى الانجذاب نحو الهيئات والمجموعات المخصصة المحدودة العضوية التي توجد عادةً خارج مجال الأمم المتحدة. وبنفس الأسلوب، لا تزال تُطرَح اقتراحات بشأن الحاجة إلى إنشاء هيئات جديدة منفصلة، من قبيل مجلس أمن اقتصادي. ومن الممكن تحقيق كافة الأهداف المرجوة في إطار الأمم المتحدة إذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك، إلا أنه من الضروري إحداث تغيُّرات هامة والتوصل إلى حلول توفيقية على غرار ما يحدث في حالة إحداث أي تغيُّرات عميقة.

١٧٢ - **إن موالاة تعميق إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هدى الاتجاهات المبنية أعلاه، مع مراعاة الوفاء بالمهام المبينة في الفصلين التاسع والعاشر من ميثاق الأمم**

المتحدة فضلا عن مسؤوليات المجلس الخاصة الجديدة الناشئة عن إعلان الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، إنما هو أمر ينبغي أن يلقى اهتماما خاصاً من الجمعية العامة ومن المجلس ذاته. وينبغي أن يستند هذا الجهد إلى ما أُحرز مؤخراً من تقدم بواسطة فريق الجمعية العامة العامل المخصص بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ وأن يكون عنصراً من عناصر عملية أعم تستهدف تعزيز فعالية الأدوار والمسؤوليات مروراً بكافة أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وتماسك تلك الأدوار والمسؤوليات وتوازنها؛ وأن يكون متصلا بالجهود العامة الجارية لتحديث المنظمة وتجهيزها لكي تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة المتنامية مواجهة فعالة وكلية.

١٧٣ - وثمة جزء هام آخر في الفصل الأخير من توافق آراء مونتيري يتمثل في التزام قادة العالم بالانتهاء في أقرب وقت ممكن من وضع اتفاقية تحمل اسم الأمم المتحدة وتهدف إلى مكافحة الفساد بجميع جوانبه وبتشجيع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب على أن تفعل ذلك. وعلى النحو المبيَّن في الفرع الثاني أعلاه، يجري الانتهاء الآن من وضع نص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وستُقدَّم الاتفاقية إلى الجمعية العامة في ٢٠٠٣ للموافقة عليها. أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإنها تقترب بسرعة من الدخول إلى حيِّز النفاذ، حيث أُودِع لدى الأمم المتحدة ٣٧ تصديقا من التصديقات الأربعين اللازمة لذلك (بما فيها تصديقات على بروتوكولين من البروتوكولات الثلاثة، يتعلقان بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين). وإضافة إلى ذلك، فإنه منذ انعقاد مؤتمر مونتيري دخلت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتمويل الإرهاب حيِّز النفاذ، ومنذ منتصف سنة ٢٠٠٣ قدَّم ٦١ بلداً جديداً وثائق التصديق على تلك الاتفاقية.

ثامناً – المثابرة على العمل

١٧٤ – سلَّم المجتمع الدولي، عندما اعتمد توافق آراء مونتيري، بأن إقامة تحالف عالمي لأغراض التنمية يستلزم بذل جهود لا تكل. ولذلك، يمثل التوافق المذكور التزاما رئيسيا من قَبَل أصحاب المصلحة كافة بالمثابرة على العمل بكامل الطاقات، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وبكفالة المتابعة المناسبة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتوصل إليها في المؤتمر، وبمواصلة بناء جسور بين منظمات التنمية والتمويل والتجارة ومبادراتها، في إطار جدول الأعمال الكلي المعتمد للمؤتمر. ولهذه الغاية، يدعو التوافق إلى زيادة التعاون فيما بين المؤسسات القائمة، مع إيلاء المراعاة الواجبة لولاية كل منها وهيكله الإداري.

١٧٥ – ويحدد الفصل المعنون ''المثابرة على العمل'' الوارد بتوافق آراء مونتيري المعالم العامة وبعض الطرائق المحدَّدة فيما يختص بمتابعة أعمال مؤتمر مونتيري. وقد أُسنِد إلى الأمم المتحدة الدور الرئيسي في عملية المتابعة، باشتراك كافة أصحاب المصلحة المناسبين، وبالتعاون معهم. وبدلا من أن يُنشئ المؤتمر آليات حكومية دولية جديدة، قرر تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الحكومية الدولية المناسبة ومجالس إدارة المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة، والاستفادة التامة من هذه الكيانات، تحقيقا لمقاصد عملية متابعة المؤتمر ومقاصد التنسيق. وفي هذا الإطار، حدد المؤتمر سلسلة من العناصر المترابطة المتصلة بما يلي: (أ) التفاعلات بين ممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومديري المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن ممثلي الهيئات الحكومية الدولية المناسبة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية؛ (ب) اجتماع الربيع السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ (ج) حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي يُعقَد كل سنتين لمناقشة تمويل التنمية وما يتصل به من مسائل؛ (د) طرائق اشتراك كافة أصحاب المصلحة المناسبين، بما في ذلك اشتراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٧٦ – وفي خلال الفترة التالية لمؤتمر مونتيري، توصلت الجمعية العامة والمجلس إلى إتفاقات بشأن تنفيذ الفصل المعنون ''المثابرة على العمل''، الوارد في توافق الآراء، وهي اتفاقات توفِّر توجيهات هامة بشأن جوانب عديدة تنطوي عليها آليات المتابعة الحكومية الدولية. إلا أن الخبرة المكتسبة في أول سنة ونصف بعد المؤتمر تبيِّن الحاجة إلى زيادة التحضير ضمانا لنجاح المداولات الحكومية الدولية المقبلة ولفعاليتها.

اجتماع الربيع السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية

١٧٧ - يسند توافق آراء مونتيري دورا خاصا لاجتماع الربيع السنوي الذي يعقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية للحفاظ على قوة الدفع اللازمة لتنفيذ نتائج المؤتمر. وبالإضافة إلى اشتراك منظمة التجارة العالمية على الصعيد الحكومي الدولي، تميز اجتماع ٢٠٠٣ على النحو المبيَّن أعلاه، بسمة جديدة هي اشتراك رئيس الجمعية العامة وعدد معتبر من المديرين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى يمثلون الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي وقطاع الأعمال. ويوفِّر موجز نتائج أعمال الاجتماع الذي قدمه رئيس المجلس (A/58/77-E/2003/62)، وسبقت الإشارة إليه، وكذلك القرار ذو الصلة الذي اتخذه المجلس في دورته الموضوعية لسنة ٢٠٠٣ (2003/L.39)، مزيدا من التوجيهات بشأن الطريقة التي بفضلها يمكن لاجتماع المجلس الربيعي وحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى أن يخدما بشكل أفضل هدف تعزيز اشتراك كافة أصحاب المصلحة في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي هذا الصدد، قررت الجمعية (أنظر قرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ باء) والمجلس (أنظر قرار المجلس ٢٠٠٣/- (E/2003/L.39)) دعوة ممثلي مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد إلى الاشتراك في اجتماعات الربيع المقبلة.

١٧٨ - وقد خص توافق آراء مونتيري وقرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ و٢٠٠٣/- (2003/L.39) مسائل التماسك والتنسيق والتعاون المتصلة بمتابعة المؤتمر بالمكانة الرئيسية في اجتماع الربيع السنوي. ويدعو القراران إلى وضع جدول أعمال مركز وجيد الإعداد لاجتماع يستهدف المضي في تنفيذ توافق آراء مونتيري، وإلى النظر في اتخاذ كل من أصحاب المصلحة خطوات إضافية عملا على تقدُّم عملية تمويل التنمية. وسوف يكون من الأهمية بمكان لإنجاح العملية التحضرية التبكير بتحديد مواضيع معيَّنة تُعالَج في الاجتماعات المقبلة، بما في ذلك قيام الأمانة العامة بإعداد الوثائق. وينبغي تحديد المواضيع المعيَّنة في أبكر وقت ممكن، لتوفير الوقت الكافي للحكومات والمؤسسات كي تستعد للنقاش، ولتيسير التفاعل المثمر فيما بين أصحاب المصلحة المناسبين في كافة جوانب العمل التحضيري. وإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في برنامج عمل متعدد السنوات، لنضمن أن يعكس جدول أعمال الاجتماعات المقبلة النهج الكلي إزاء التحديات الوطنية والإقليمية والدولية والمنظومية المترابطة المتولدة عن تمويل التنمية. ويمكن أن توفر عملية التشاور فيما بين أصحاب المصلحة المناسبين المرونة اللازمة لإجراء التعديلات الممكن إجراؤها التي قد تستلزمها ظروف محلية أو دولية غير متوقعة.

١٧٩ - ينبغي أن يُركِّز اجتماع الربيع السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية على موضوع مختار أو موضوعين مختارين من توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تكون هذه المواضيع سياسية الوجهة وأن تستند إلى الموضوع العام المسمى التماسك والتنسيق والتعاون في متابعة المؤتمر. ويمكن أن يختار المجلس في دورته الموضوعية المواضيع لاجتماعات الربيع المقبلة، وذلك بالتشاور مع المؤسسات المناسبة صاحبة المصلحة، ومع مراعاة نتائج اجتماع الربيع السابق.

١٨٠ - وقد انطوت الأعمال التحضيرية لاجتماع ربيع ٢٠٠٣ على مشاورات مستفيضة داخل المجلس ومشاورات أجراها مكتبه مع إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن اجتماع عقده أعضاء المجلس مع مجموعة من المديرين التنفيذيين للبنك الدولي. وقدَّم رئيس المجلس، بصفة دورية، تقارير مرحلية إلى أعضاء المجلس بشأن تلك الاتصالات. إلا أنه لم يتم التوصل إلى قرار نهائي بشأن مسألة تمثيل أعضاء المجلس في الاتصالات والاجتماعات المعقودة قبل اجتماع الربيع مع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات إدارة البنك والصندوق ومنظمة التجارة العالمية، حسبما دعت الفقرة ٦٩ (أ) من توافق آراء مونتيري.

١٨١ - واستنادا إلى خبرة مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، سوف يستفيد المجلس من اختيار فريق من دوله الأعضاء يتسم بالحجم المناسب والصفة التمثيلية الواجبة ويضطلع عند الضرورة بمشاورات فنية تجري وجها لوجه مع زملاء بالمؤسسات الأخرى. وضمانا للتفاعلات الفعَّالة، يمكن أن تكون تلك الهيئة، التي يمكن أن نسميها لجنة تنفيذية أو توجيهية، بحجم مقارب لحجم مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر مونتيري، وينبغي أن تكفل التمثيل الكافي لشتى الآراء داخل المجموعات الإقليمية وفيما بينها. وسوف تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المرتآة في الاشتراك، نيابة عن الأمم المتحدة، مع نظراء من مؤسسات أخرى في حوار حكومي دولي بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك، لا سيما بشأن مواضيع الأعمال التحضيرية لاجتماع الربيع والجوانب الأخرى لتلك الأعمال.

١٨٢ - ولعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يود النظر في إنشاء آلية مناسبة، من قبيل لجنة متوازنة جغرافياً أو مكتب موسع أو ترتيب مماثل، لمساعدته على التحضير بشكل فعال لاجتماع الربيع السنوي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وعلى تناول ما يتصل بذلك من جوانب متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الداخلة في نطاق اختصاص المجلس. ويمكن على وجه التحديد، أن تساعد تلك الآلية المرتآة المجلس على ضمان وجود تفاعلات مستمرة مع الهيئات الحكومية الدولية أو

مع هيئات إدارة تلك المؤسسات خلال التحضير للاجتماع، وذلك بدعم من مكتب تمويل التنمية وغيره من مكاتب الدعم المناسبة وآليات الدعم المناسبة المشتركة بين الوكالات.

١٨٣ - ونظَّم المجلس أيضا في آذار/مارس ٢٠٠٣، خلال التحضير لاجتماع ربيع ٢٠٠٣، جلسات استماع عامة مستفيضة وحوارا تفاعليا مثمرا مع أعضاء المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وركَّز ممثلو المجتمع المدني على مواضيع الدَين الخارجي، والتجارة الدولية، والإدارة العامة العالمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتماسك السياسات العامة. ولفت محاورو قطاع الأعمال الانتباه إلى المسائل المتصلة بالمعوقات الحائلة دون الاستثمار الخاص، وتحليل الفرص القطرية، والمخاطر وخدمات معاملات الاستثمار؛ ومحدودية إمكانيات حصول البلدان النامية على تمويل طويل الأجل لتطوير البنى الأساسية، وأُطُر العمل اللازمة للتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقد قدمت نتائج تلك المداولات إلى اجتماع الربيع الذي عقده المجلس (A/58/77/Add.1 و E/2003/62/Add.1 – 2 و 2).

١٨٤ - كما طرح أصحاب المصلحة غير المتمثلين في مؤسسات عددا من المقترحات المحددة لتعزيز تعاون أصحاب المصلحة المتعددين على تنفيذ توافق آراء مونتيري. وعلى سبيل المثال يجري، كما ذكرنا من قبل، إعداد مبادرة بالاشتراك مع بعض المحاورين الرئيسيين الممثلين لقطاع الأعمال من أجل تدشين عملية تشاور غير رسمية بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بنخبة من قضايا السياسة العامة المتصلة بتعاون القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية. وهذه المشاورات ستضم خبراء من القطاعين العام والخاص فضلا عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وستشمل سلسلة من حلقات العمل تُعقد على مدى سنة أو سنتين. وسوف تُعَمم نتائج تلك المداولات، التي تشمل الدراسات وتوصيات السياسة العامة، على من يهمه الأمر من حكومات ومنظمات دولية وعامة الجمهور، بحيث تُكمِّل العمل الذي تقوم به حاليا المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة وتكون بمثابة دافع للفكر الجديد في مجال تمويل التنمية.

١٨٥ - ينبغي موالاة تعزيز النجاح المتحقق في إشراك المجتمع المدني وقطاع الأعمال في عملية مؤتمر مونتيري. وقد تشمل الطرائق المحدَّدة إنشاء أفرقة دراسة غير رسمية، تشمل ممثلين للحكومات المهتمة بالأمر والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية. ويُفتَرَض أن تتضمن وثائق الأمم المتحدة الرسمية، حسب الاقتضاء، الإسهامات الواردة من أصحاب المصلحة غير المتمثلين في مؤسسات.

حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

١٨٦ -عملا بالفقرة ٦٩ (ج) من توافق آراء مونتيري، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٥٧/٢٥٠، أن تعيد تشكيل الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة ليصبح الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية وأن تجريه كل سنتين على المستوى الوزاري ليصبح محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة للمؤتمر وما يتصل به من قضايا. وسيتألف الحوار الرفيع المستوى لسنة ٢٠٠٣، الذي أُعِدّ هذا التقرير لأجله أساسا، من سلسلة مبتكرة مؤلفة من جلسات عامة تفاعلية وجلسات غير رسمية واجتماعات مائدة مستديرة، يشترك فيها كافة أصحاب المصلحة المناسبين، وتتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر، بما في ذلك النظر في موضوع تماسك واتساق النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية. ومن المفروض أن يُعدّ رئيس الجمعية العامة موجزا للحوار يكون بمثابة إسهام رئيسي في قرار تتخذه الجمعية بشأن متابعة المؤتمر.

١٨٧ -وعلى سبيل التحضير للحوار الرفيع المستوى، ستنظم جلسات إحاطة إعلامية غير رسمية ومناقشات أفرقة يشارك فيها أصحاب المصلحة، من مؤسسات وغير مؤسسات. ويؤمل أن تؤدي هذه الاجتماعات إلى تعزيز الوعي الجماهيري بالحدَث وتعميق فهم مواضيعه المعيَّنة وتعزيز تفاعلات أصحاب المصلحة المتعددين، مما يسهم في بناء توافق الآراء وييسر اتخاذ القرارات بشأن المسائل والسياسات العامة ذات الصلة.

تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين على كافة الصُعُد

١٨٨ -أعرب المجتمع الدولي، في الفقرة ٧٠ من توافق آراء مونتيري، عن تصميمه على مواصلة زيادة تماسك السياسات العامة الداخلية بالعمل المتواصل لوزارات التنمية والمالية والتجارة والخارجية، فضلا عن المصارف المركزية. وينبغي للدول الأعضاء أن تشجِّع، حسب الاقتضاء، إجراء حوارات سياسة عامة وطنية بشأن المسائل المتعلقة بتماسك السياسات العامة الداخلية، باتباع طرائق مؤتمر مونتيري، بحيث يشترك في تلك الحوارات كافه أصحاب المصلحة المناسبين. ويُفتَرَض أن تؤدي نتائج هذه الجهود إلى إسهامات هامة في أنشطة المتابعة الإقليمية والعالمية. وفي البلدان النامية، يمكن أن تتيسر هذه العملية بجهود مكتب المنسِّق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة.

١٨٩ -كما ينص توافق آراء مونتيري على تسخير الدعم النشط المقدَّم من اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية. والواقع أن تلك اللجان والمصارف قد نظمت اجتماعات حكومية دولية واجتماعات خبراء لتناول مختلف المسائل المتصلة بالتحضير لتوافق آراء

مونتيري وبتنفيذه. وقد وفَّرت دراسات الحالة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والدراسات الخاصة تحليلات مركزة تتناول تطورات الاقتصاد الكلي ومسائل السياسة العامة المتصلة بتعبئة الموارد المالية للتنمية في كل من المناطق الإقليمية التي تغطيها تلك الدراسات. واستنادا إلى تلك الخبرات، نشأت أنماط إقليمية لأنشطة المتابعة تكمل بصورة ملحوظة حوار السياسات العامة الجاري على الصعيد العالمي. ويفتَرَض أن تكفل هذه الجهود تعزيز الدعم المقدَّم من المؤسسات العالمية.

١٩٠ - ينبغي أن تزيد اللجان الإقليمية، بالتعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية، استفادتها من اجتماعاتها الحكومية الدولية العادية لكي تتناول الجوانب الإقليمية والأقاليمية التي تنطوي عليها متابعة مؤتمر مونتيري، وذلك استنادا إلى تحليل سياسات عامة يتناول المسائل والشواغل التي تنفرد بها كل منطقة إقليمية. ويفترض أن تسهم الاجتماعات التي من هذا القبيل في سد الفجوات المحتمل وجودها بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تقوم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بدور داعم لتيسير مبادرات المتابعة الإقليمية التي من هذا النوع.

١٩١ - ويدعو توافق آراء مونتيري إلى إبقاء تمويل عملية التنمية على جدول أعمال الهيئات الحكومية الدولية لكافة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها. واستجابة لذلك، خلص مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، في دورته الاستثنائية التاسعة عشر المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، إلى أن نتيجة مؤتمر مونتيري قد أكدت مركزية المسائل التي يشملها نشاط الأونكتاد ومثلت حافزا جديدا لعمل الأونكتاد على تنفيذ خطة عمل بانكوك والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتناول ذلك المجلس، في دورته التاسعة والأربعين (جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، المسائل المتعلقة بتوجيه عملية ما بعد الدوحة نحو خدمة التنمية على أفضل وجه. وتناول ''تقرير التجارة والتنمية'' لسنة ٢٠٠٢ الصلة بين التغيُّرات الحاصلة في تكوين التجارة في البلدان النامية ونمو الموارد المالية الخارجية والدخل القومي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مسألة التمويل الإلكتروني للتنمية موضوعا لثلاثة اجتماعات إقليمية عقدها الأونكتاد في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بهدف تحسين البنية الأساسية للتمويل الإلكتروني في البلدان النامية وإمكانية الحصول على التمويل الدولي.

١٩٢ - وقد ركَّز الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود في نيويورك في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على متابعة مؤتمر مونتيري من

حيث علاقتها بمسائل تماسك السياسات العامة على الصعيد القطري، والحاجة إلى التعاون مع مؤسسات بريتون وودز والسلطات الوطنية في إعداد أُطُر العمل الإنمائية، التي من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفي ذلك الإطار، أبرز الاجتماع أهمية قيام صلة أوثق بين أُطُر العمل الوطنية التي من هذا القبيل والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المحددة في إعلان الألفية. كما شدَّد الاجتماع على الحاجة إلى زيادة التماسك والتنسيق في أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها على الصعيد القطري كوسيلة لتقليل تكاليف المعاملات في البلدان المستفيدة ولزيادة كفاءة المعونة.

١٩٣ - وأخيرا، ينبغي الإشارة إلى أن الأمين العام يُعدّ، حسبما جاء في الفقرة ٧١ من توافق آراء مونتيري، وبالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، تقريرا سنويا بشأن التقدُّم المحرز صوب تنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، المرتبط ارتباطا جوهريا بتنفيذ توافق الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الأمم المتحدة في تنفيذ حملة إعلامية عالمية لزيادة الوعي الجماهيري بتلك الأهداف وزيادة الدعم لها. وفي ذلك الصدد، أُلقي بالفعل أكثر من مائة بيان في اجتماعات للبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية. كما سيكون تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٣، الذي يركِّز على الأهداف السالفة الذكر، بمثابة مرجعية رئيسية لتلك الحملة. وعلى نفس المنوال، توجد خطط لإشراك سفراء الخير الممثلين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في الحملة. وتعتَبَر الجهود الرامية إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري وبلوغ تلك الأهداف، لا سيما الهدف الثامن، جهودا تكميلية يعزز بعضها البعض على نحو مطرد بطرائق مختلفة؛ وينبغي لها أن تكون كذلك.